الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الجيلالي ليابس

كلية الحقوق و العلوم السياسية –سيدي بلعباس–

19 مارس 1962

# محاضرات منهجية البحث العلمي

## مطبوعة لطلبة السنة أولى ماستر

### - تخصص : قانون الأعمال -

الدكتورة : وافي خديجة

أستاذة محاضرة ( ب)

السنة الجامعية 2016/2015

**مقدمة :**

يعتبر العلم عماد بناء المجتمعات السلمية ، وهو شريان الحياة للمجتمعات في شتى المجالات سواءا الاجتماعية الاقتصادية ، السياسية ، الثقافية وحتى القانونية و النفسية وغيرها من مجالات المعرفة ، ونظرا لاعتبار العلم معيار وأساس تقدم المجتمعات وذلك بتحقيق أهداف التفسير و الضبط و التحكم و التنبؤ في الظواهر العلمية ، واقتضاء التنظيم العلمي إضافة إلى الموضوعية ، والروح العلمية و العناية بالبرهنة دائما ، ومن تم فلابد من انتهاج بحث علمي مبني على أسس ومعايير وهذا الأخير لا يمكن بلوغه إلا من خلال معرفة منهجه ، ولذلك أصبحت المنهجية اليوم العلم الذي تشترك في دراسته كل التخصصات في الجامعة نظرا لأهميته في مجال الدراسة والبحث العلمي ، والواقع أن المنهج واحد ولكن طريقة تطبيقه في العلوم تختلف من على لآخر ، فكل تخصص يأخذ ما يناسبه من المبادئ والقواعد التي يحتويها علم المنهجية .

ومن هنا تتجلى أهمية المنهجية والمنهج في قضية البحث العلمي عموما ، فالتطور الحضاري البشري مرتبط أساسا باستعمال الطرق والأساليب والوسائل العلمية المناسبة ، فالوصول إلى الحقيقة العلمية مرتبط بالخطة أو الطريقة المتبعة من قبل الباحث في دراسة المشكلة لاكتشاف الحقيقة المتعلقة بالموضوع أو بإشكالية البحث .

فتقدم البحث العلمي رهين بالمنهج يدور معه وجودا وعدما وخصبا وعمقا فالارتباط وثيق بين المناهج والتطور العلمي .

فالمنهجية مادة ليست كسائر المواد التي لها مضمون نظامي محدد فهي مادة عامة وشاملة لكل مجلات المعرفة العلمية ولهذا يكون تدريسها وفقا لطبيعة المجال والتخصص العلمي المدروس ، ومن تم ترتبط المنهجية بالعلوم القانونية بمختلف فروعها و أقسامها ، فهي تهدف إلى كتساب الدارس الطريقة والأسلوب العلمي و المنطقي في التعامل مع المواضيع المختلفة ، وتزوده بأدوات كيفية استعمال المعلومات المحصلة و التي يستقيها أثناء دراسته الجامعية ، وأيضا فيما بعد في حياته المهنية فتكون لديه ضوابط تمكنه من معالجة أي موضوع أو مسألة أو قضية .

إلا أن المنهجية العلمية القانونية تنفرد بخاصية مميزة عن بقية العلوم تتمثل في طريقة التعامل مع المسائل القانونية ، والإشكاليات التي يفترض إيجاد إجابات موضوعية لها .

ومن تم فإن أهم ما يحتاجه الباحث ، وطالب العلم في مراحل الدراسة الطريق التي يستطيع من خلالها جمع مادته الأولية ، وتحضيرها وإعدادها بما يناسب موضوع بحثه ، ثم كيفية استخدامه لهذه المعلومات في بناءه المعرفي الذي يسعى لإشادته سواءا كان المشروع بحثا جامعيا ، أم رسالة دراسات عليا أم أطروحة دكتوراه ، أم بحثا مرسلا إلى دورية متخصصة ، أم كتابا في أحد مجالات المعرفة .....إلخ.....

وخلافا للوضع القائم في العالم العربي عموما ، و الجزائر خاصة المتعلق بتنوع طريقة إنتاج البحوث القانونية على خلاف البحوث العلمية الأخرى التي تتسم بنوع من الثبات ، أي تنوع منهجية أداء البحث تسير دول مثل فرنسا وهي مصدر الفكر القانوني في إجراء كافة أبحاثها العلمية على جميع مستوياتها بالمنهجية نفسها وهي مستخدمة منذ أمد بعيد ، وأثبت فوائدها وآثارها الإيجابية .

ولعل المشكلة التي نراها غالبا تكمن في عدم اتباع الباحثين القانونين عند إعداد بحوثهم بمختلف أنواعها في المجالات القانونية طريقة تتماشى مع الأسس العلمية الثابتة كمنهج علمي .

ولقد أثبت التجربة الجامعية أن المحاضرات النظرية و تزويد الطلبة بالمعلومات لا تكفي لتكوين الشخصية العلمية القانونية له وإنما لا بد من تأصيله بالأدوات والوسائل والأساليب يتجعله ينمي فكره القانوني بطريقة سليمة تسهل له استخدام قدراته العلمية عند مناقشة ودراسة مواضيع قانونية حتى يتمكن من عرضها بطريقة علمية مقنعة .

ولهذا وجهنا هذه المحاضرات المتعلقة بمنهجية البحث العلمي لطلبة سنة أولى ما ستر تخصص قانون الأعمال حتى يتمكنوا من إعداد رسائلهم و مذكراتهم وفق منهجية علمية صحيحة من بدايتها حتى نهايتها ، كون انعدام وجود أعمال مختصة في تنظيم العمل البحثي بشكل مستقر وثابت يؤدي إلى اختلال وعدم استقرار الأعمال البحثية في طريقة إعدادها وإنتاجها.

وباعتبار منهجية البحث العلمي العلم والفن الأم والرئيسي لمن يعمل في مجال إنتاج المعرفة . ومادام نحن في مجال العلوم القانونية سنحاول تكييف قواعد المنهج مع خصوصية العلوم القانونية، ومن أجل هذا سوف نتطرق إلى المحاور التالية :

**1/ مناهج البحث العلمي .**

**2/ البحث العلمي .**

**3/مراحل إعداد البحث العلمي .**

**4/ منهجية تحليل نص قانوني .**

**5/ منهجية التعليق غلى حكم أو قرار قضائي .**

## المحور الأول : مناهج البحث العلمي

يتعين على كل من يعمل في مجال البحث العلمي أ يكون ملما بأصول المنهج العلمي ، وهذه الأخيرة ثابتة وواضحة متمثلة في مناهج البحث العلمي.[1] ومن تم لا بد من التطرق إلى تعريفها.

### أولا : تعريف مناهج البحث العلمي

قبل الخوض في الحديث عن مناهج البحث العلمي والتي هي متعددة لا بد من تعريف المنهج العلمي بحد ذاته .

**فلغة** :كلمة المنهج ترجع إلى أصل يوناني وهي تغني البحث أو النظر أو المعرفة ، والمعنى الاشتقاقي لها يدل على الطريقة التي تؤدي إلى الغرض المطلوب.[2] وبالنسبة لمعناها في اللغة العربية فهي شائعة ومتوفرة في معاجم اللغة العربية واعني الطريق الواضح .

**أما اصطلاحا** : فالمهج يقصد به الوسيلة المحددة التي توصل إلى غاية معينة فهو الترتيب الصائب للعمليات العقلية التي نقوم بها بصدد الكشف عن الحقيقة والبرهنة عليها ، أو هو مجموعة الإجراءات الذهنية التي يتمثلها الباحث مقدما لعميلة المعرفة التي سيقبل عليها، من أجل التوصل إلى حقيقة المادة التي يستهدفها[3].

والواقع أن المنهج أو المنهجية تحمل معنيين ، معنى واسع ومعنى ضيق ،**فالمعنى الواسع** يضم المنهجية في مفهومها الشكلي والإجرائي **فالشكلي** يتعلق بالمرحلة الأخيرة في إعداد البحث العلمي وهي مرحلة كتابة البحث وإخراجه في صورته النهائية وهو المعنى الشائع للمنهجية ، **أما الإجرائي** أو العملي فهو يتعلق بدراسة الإجراءات العملية التي تساعد الباحث في عملية جمع المعلومات من المجتمع ، والأمر هنا يتعلق بالبحوث الميدانية التي تعتمد على العينات والاستبيان وغيرها .

**أما المعنى الضيق** فيضم المنهجية في مفهومها **الموضوعي** ، وهو الذي يتعلق بطريقة التفكير ، أي الجانب الذي يضم مجموعة المبادئ والقواعد التي تحكم سير العقل الإنساني في بحثه ، ويدرس هذا الجانب مختلف المناهج التي وضعها علماء المناهج والتي تقسم إلى صفين ،**الأول** مناهج علمية وأساسية وهي **المنهج التجريبي ، المنهج المقارن ، المنهج الاستدلالي والمنهج الجدلي ، والثاني** مناهج فرعية مثل **منهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي** وغيرهما .[4]

---

[1] مريد يوسف الكلاب ، أسس البحث العلمي :( أهميته مناهجه ، كيف تكتب بحثك ) ط.1 .2018 ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ،مصر، ص.41

[2] محمد زيان عمر ، البحث العلمي :(مناهجه وتقنياته ) ، ط.2002 ،الهيئة المصرية العامة ، مصر ، ص .48

[3] محمد طه بدوي ، المنهج في علم السياسة ، ط. 2000 ، دار الفكر الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، ص.115

[4] رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية، ط.2006 ، دار الخلدونية ، الجزائر ، ص. 1

وفي الأخير فالمهج هو مجموعة القواعد العامة التي تحدد عمليات الباحث حتى يصل إلى نتيجة معينة وهي الكشف عن حقيقة مجهولة ، أو البرهنة على صحة حقيقة معلومة .

**أما المنهج العلمي** فهو ذلك التحليل المنسق والتنظيم للمبادئ والعمليات العقلية والتجريبية التي توجه بالضرورة للبحث العلمي، أو ما تؤلفه بنية العلوم الخاصة ، والمنهج العلمي بهذا المعنى يستخدم أداة منهجية غاية في الأهمية وهي التحليل لمجموعة من المبادئ والأسس التي ينطلق منها أي بحث علمي على أن يتسم هذا التحليل بصفات منطقية ، والمنهج العلمي يمكن ـن يأخذ طابع العمومية عندما يشير إلى مجموعة من القواعد العامة التي تعمل طبقا لها كل العلوم ويمكن أن توجد مناهج نوعية تتعدد باختلاف العلوم والبناء المنطقي لكل علم وفي كل الحالات فإننا نهدف إلى تحصيل المعرفة العلمية ورصيد علمي حقيقي.[1]

**ثانيا : علم المناهج**

ظهر علم المناهج في شكل تطبيقات متفرقة لعلماء العرب والمسلمين ، ولكن لم يتوصل هؤولاء إلى صياغته في شكل نظريات عامة ، تنصرف تطبيقاتها إلى كل الأبحاث العلمية مهما اختلفت ، ولهذا لم يظهر المنهج بشكل واضح عندهم ، فبادر بعض فلاسفة الغرب إلى تأسيس علم المناهج بشكل واضح ، حيث ظهر بعدها كعلم مستقل له أسسه ومبادئه المعممة على شتى ميادين البحث .[2]

وعلم المناهج من وضع الفيلسوف "كانت" الذي قسم المنطق إلى قسمين ، الأول يتناول شروط المعرفة الصحيحة ، والثاني هو ما يشكل علم المناهج ، ويعني النظر إلى علم المناهج على انه فرع من فروع المنطق ، وان نطبق مبادئ وعمليات المنطق على الموضوعات الخاصة بالعلوم المختلفة ، ومن تم يعد علم المناهج بمثابة الجنس الذي تندرج تحته المناهج النوعية للعلوم الخاصة ، وبهذا يكون قد طبق أحد مفاهيم المنطق على علم المناهج نفسه ( التعريف و التصنيف).

وعلى أي حال يتعين وعند تحديد بنية أي علم أن نضع في الاعتبار النقاط التالية :

**1° تحديد موضوع كل علم تحديدا نوعيا دقيقا.**

**2° تحديد مجرى هذه العلوم خلال تطورها .**

**3° تحديد نمط القضايا والتعميمات التي يتضمنها كل علم.**

**4° تحديد الأسس الفلسفية أو الفروض التي يقوم عليها هذا العلم.**

**5° تحديد علاقة هذا العلم ببقية العلوم مع تحديد تطبيقاتها .**

---

[1] عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية :( سلسلة منهجية البحث العلمي -3- )، ط.2. 2004 ، دار النمير ، دمشق ،سوريا، ص.1.

[2] رشيد شميشم , المرجع السابق ،ص.127

والنقطتين الأخيرتين ( 4، 5 ) لهما أهمية كبيرة كونهما تحديدا طبيعة المنهج النوعي الذي يقدم على استخدامه[1].

**ثالثا : أنواع المناهج**

تعددت وتنوعت مناهج البحث العلمي و يرتبط هذا بطبيعة البحث في كل علم وأدوات هذا البحث ، والغاية المتوخاة منه ، إلا أن جميعها تهدف إلى الوصول إلى المعرفة العلمية السليمة .غير أنه تجدر الإشارة إلى انه لا يعمل أي نوع من المناهج بمعزل عن المنهج الآخر بالضرورة ، بل ينشأ تداخل عند استخدامهما واو بصورة جزئية ، ومرد ذلك أن وارد هذه المناهج كلها وحدة العقل الإنساني . وسوف نتعرض إلى 06 أواع من المناهج الرئيسية وهي :

**1/ المناهج الفلسفية :**

وتعرف بالمناهج العقلية وهي التي تعتمد على إعمال العقل والارتكان إلى التأمل على التفاوت في الدرجة فيما بينها ، فالعلوم التأملية تستخدم هذا النوع من المناهج ومنبعها علم الفلسفة وهي تتمثل في :

**أ- المنهج التحليلي السقراطي :**

يعتمد على طرح الأسئلة وتصنيف الإجابات للتوصل إلى الماهيات .

**ب- المنهج التركيبي :**

يتضمن عرضا برهانيا في العلاقة العلية بين الفكر والوجود .

**ج- المنهج النفسي :**

يعتمد على البحث في أصول الأفكار .

**د- المنهج النقدي :**

يهتم بتحليل شروط صحة وقيان المعرفة و حدودها [2].

**و- المنهج الجدلي :**

وهو طريقة في التفكير وفي البحث العلمي التي تدرس العلاقات المتبادلة في التأثير ما بين الظواهر المختلفة، بمعنى التسليم بفكرة ثم التسليم بنقيضها والتسليم الثالث بالمركب بينهما.

**ي- المنهج الحدسي :**

ينادي بالإدراك المباشر للواقع .

---

[1] عبود عبد الله العسكري، المرجع السابق ، ص،ص 2 ، 3

[2] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. 4

بالإضافة إلى **منهج الاستيطان الميتافيزيقي منهج الاصطفاء والمنهج الوضعي** .

**2/ المنهج البديهي ( الاستنباطي) :**

وهو عملية عقلية يبدأ بها العقل من قضايا يسلم بها ، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنه بالضرورة دون الالتجاء إلى التجربة ويطلق عليه اسم **المنهج الاستدلالي** كذلك ، وإن كان ميدانه الأصلي الرياضيات فغن تطبيقاته لا تشمل هذا العلم فحسب ، بل سائر العلوم الأخرى ، فالقاضي مثلا يعتمد على الاستدلال في البحث عن الحل القانوني للقضية فهو يستدل بالاعتماد على ما لديه به من قضايا[1] .

وهذا المنهج يقوم على 3 مبادئ وهي :

**أ– البديهيات** : وهي القضايا الواضحة بذاتها ولا يبرهن عليها .

**ب– المصادرات** : ويطلق عليها كذلك **المسلمات** ، وهي فكرة يصادر بصحتها ويسلم بها رغم عدم وضوحها وضوح البديهيات ، وإن كان بالإمكان أن يستنتج منها نتائج دون الوقوع في تناقض .

**ج– التعريفات** : وهي التعبير عن ماهية الشيء المعروف بمصطلحات مضبوطة ، وهي تتعلق بتصورات خاصة بكل علم ، ففي الهندسة مثلا نعتني بتحديد معاني الحدود كالنقطة الخط وفي علم الحساب نعتني بتحديد المعاني كالعدد الصحيح ، الإضافة ، النقطتان .....إلخ [2] .

وهو على خلاف البديهيات والمسلمات لا يعتبر قضية عامة و مشتركة فهو يخص شيء وحده دون غيره من الأشياء .

**3/ المهج الاستقرائي:**

ويطلق عليه المنهج التجريبي كذلك ، وهو منهج البحث في العلوم التجريبية كالطبيعة ، الكيمياء و الأحياء ، وهو منهج يهدف إلى الكشف عن إطراد الظواهر وانطوائها تحت القوانين بعينها ، ويستلزم هذا المنهج تطبيقا واعيا لمجموعة من الخطوات والإجراءات يمكن تصنيفها في 03 مراحل وهي :

**1/ مرحلة الملاحظة والتجربة .**

**2/ مرحلة تكوين الفروض العلمية .**

**3/ مرحلة تحقيقها .[3]**

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص–ص. 139 – 141

[3] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص.6

ومن بين أهم الميادين التي استخدم فيها الباحثون المنهج التجريبي العلوم الجنائية والعلوم المساعدة لها ، و ذلك من خلال دراسة مسائل أسباب الجريمة ، والدوافع التي تدفع الإنسان إلى ارتكاب الجريمة ، فحدد العلماء هذه الظاهر من خلال العوامل الخارجية والمتمثلة في بيئة المجرم ، العوامل الطبيعية ، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية ، العوامل السياسية . في العوامل الداخلية فهي تتمثل في الوراثة ، التكوين العضوي ، التكوين العقلي ، الصفات والطبائع ، الجنس ، الإدمان على المخدرات و الكحول ، وكل هذه العوامل تؤثر في الجريمة .[1]

## 4/ المنهج الوصفي:

هو عبارة عن وصف دقيق وتفصيلي لظاهرة أو موضوع محدد على صورة نوعية أو كمية رقمية ، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها ، أما التعبير فهو يعطينا وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى ، وقد يقتصر هذا المنهج على وضع قائما في فترة زمنية محددة أو تطويرا يشمل عدة فترات زمنية .[2] وهو يجيب على عدة تساؤلات مثل :**كيف ، أين ، متى ولماذا ؟**

## 5/ المنهج التاريخي :

وهو يقوم على تحليل العناصر والأسباب التي أدت إلى وقوع المشكلة أو الهدف في الماضي ، وهو المنهج التي تعول عليه العلوم التي تدرس الماضي بسجيلاته ووثائقه ، فيعتمد هذا المنهج على الجمع والانتقاء ، والتصنيف وتأويل الوقائع ، والغاية من ذلك هو إيجاد تفسيرات وتعميمات حصلت في الماضي من اجل فهم الحاضر وتوظيفها للمستقبل .

بيد انه يشترط التثبت من الواقعة التي وقعت في الماضي واختفت، ويتم ذلك بتناول الوثائق بالدراسة والتحليل، أي عمل نقدي بالدرجة الأولى وهذا الأخير يمر بمرحلتين :

**1– التثبت من صحة الوثيقة والإستعانة بمجموعة من العلوم المساعدة .**

**2– التثبت من صحة الواقعة في إطار نقد وثائق لاإرادية حولها .**

وبعدها يقوم المؤرخ بعملية التركيب التاريخي حين تدمج الوقائع في مجموع حضري شامل يدور في نفس الوقت في سياق زمني واحد.[3]

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص-ص. 165 – 167

[2] دويدري رجاء وحيد ، المرجع السابق ، ص.184

[3] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص.7

## 6/ المنهج النفسي:

هو المنهج الذي يستمد آلياته من نظرية التحليل النفسي التي أسسها الطبيب النمساوي **سيغموند فرويد** فسر على ضوئها السلوك البشري برده إلى منطقة اللاوعي ( ألاشعور) ، والتي هي خزان لمجموعة من الرغبات المكبوثة التي تشبع بكيفيات مختلفة.[1]

وتستخدم هذا المنهج كل العلوم التي تجعل من السلوك الإنساني وتطوره موضوعا لها ، وهو لا يعتمد على التحليل الاستنباطي ، وإنما يستند إلى إجراء التجارب ، ودراسات علمة النفس وفروعه ، تندرج تحت ما يسمى بعلم النفس التجريبي ، فهو يهدف إلى تقصي الأسباب التي تقف وراء الظواهر النفسية وتسلم بالحتمية حتى تصبح مناهج علمية .[2]

بالإضافة إلى هذه المناهج هناك منهج يستخدم بوجه كبير في الدراسات القانونية ألا وهو **المنهج المقارن** ،وهو الذي يستخدم المقارنة كأداة معرفية ، ويستعمل أساسا في الدراسات الاجتماعية ، في حين في الدراسات القانونية فيقوم على أساس مقارنة الأنظمة القانونية واستخراج أوجه التشابه والاختلاف بينها بالإضافة إلى تحديد المحاسن والمساوئ الخاصة بكل نظام قانوني للتوصل إلى أسباب التطور .

**لكن السؤال الذي يطرح هنا هل هناك فرق بين المنهج والمنهجية ؟**

## الفرق بين المنهج والمنهجية:

الواقع هناك فرق بين المنهج والمنهجية ولا بد من توضيحه ،**فالمنهج** هو الطريق الواضح والمتبع للوصل إلى النتائج المرجوة من الدراسة أو البحث في إطار المنهج المختار ، **أما المنهجية** فهي التطبيق الفعلي للمنهج من خلال آلياته المتعددة ، بالمختصر أن المنهجية هي آليات المنهج و إجراءاته .[3]

كما أن المنهجية تختلف عن المهج في أنها معيارية تقدم للباحث مجموعة الوسائل والتقنيات الواجبة إتباعها ، غير أنها تشترك معه في أن كلاهما وصفين كونهما يبينان كيف يقوم الباحثون بأبحاثهم .إلا أن المنهج يختلف من علم لآخر ، فكل علم له منهج خاص به أما المنهجية فواحدة عموما ، بالإضافة إلى أن المنهج مرتبطة بالمنطق وطرق الاستدلال والاستنتاج ولذلك فهو يتطور من حين لآخر ، أما المنهجية فأصبحت عموما جملة قواعد ثابتة .[4]

---

[1] يوسف وغليسي ، مناهج النقد الأدبي ، ط.1 2007 جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر ص. 22

[2] عبود عبد الله العسكري المرجع السابق ، ص.8

[3] عصام فاروق ، المنهج والحاجة إليه في البحث العلمي ، **www .alukah.net**، 2019/11/04 ، 18:11

[4] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ،ص.10

## المحور الثاني : البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي المحرك الأساسي لنهضة أي امة وبواسطته يتم الابتعاد عن الخرافة وتقليص سبة الجهل ، ما يؤدي إلى بناء حضارة متطورة يذكرها التاريخ . ونحن اليوم في عالم لا نستطيع الوصول إلى تفسيره أو اكتشافه إلا بالبحث العلمي .

ومن تم **ما المقصود بالبحث العلمي ، وما هي أنواعه ؟ ومن هو الباحث المؤهل دراسيا لذلك ؟**

### أولا :مفهوم البحث العلمي

من أجل تحديد مفهوم البحث العلمي سوف نتطرق إلى مايلي : تعريف البحث العلمي ، أهمية البحث العلمي ، أهداف البحث العلمي .

### 1/تعريف البحث العلمي

لقد تعدد تعريفات البحث العلمي **la recherche scientifique** وذلك راجع إلى أن كل مؤلف ينظر إلى البحث العلمي من منظور معين أو جانب معينا .

**فلغة** معناه أن تسأل وتستخير عن شيء معين ،**أما اصطلاحا** فهو تجميع منظم لجمع المعلومات المتوفرة لدى كاتب البحث عن موضوع معين ، وترتيبها بصورة جيدة بحيث تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاءا ووضوحا .[1] فهو نشاط إنساني فكري منظم ن يستخدم المنهج العلمي للتحقق من المعرفة القائمة ، أو للحصول على معرفة جديدة ، ويهدف إلى تحقيق الفهم المبنى على الوصف والتفسير والتنبؤ واقتراح الحلول الممكنة للمشكلات.[2]

ومن خلال هذه التعريفات نستخلص مجموعة م الخصائص الخاصة بالبحث العلمي وهي :

* **الموضوعية :**

وهذه الخاصية تسعى أن يكون الباحث ملتزما بالمقاييس العلمية الدقيقة ، حيث يعمل على وضع كل الحقائق والأدلة التي تدعم وتقوي وجهة نظره ن وعليه أن يذكر الحقائق التي قد تتعارض مع حقائقه وتصوراته ، على أن تكون النتيجة المتوصل إليها منطقية ، وأن يعترف بالنتائج التي استخلصها حتى ولو خالف رأيه .

* **اعتماد أساليب صحيحة و هادفة:**

بمعنى أن الباحث يعتمد على طرق علمية وهادفة تساعده في الوصول للنتائج المطلوبة .

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.35

[2] مدحت أبو النصر،قواعد ومراحل البحث العلمي،دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه،ذ ن س ن،مجموعة النيل العربية،ص.21

*** اعتماد القواعد العلمية كأساس:**

فيجب على الباحث أن يراعي في بحثه الأساليب العلمية التي تعتمد على قواعد علمية مطلوبة بشكل كبير خلال البحث في الموضوع ، و أي إغفال لأي من هذه القواعد يخل بشكل كبير بالنتائج .

*** الانفتاح الفكري:**

وهذه الخاصية تطلب من الباحث أ يحاول معرفة الحقيقة فقط دون أن يخلط بين أفكاره والتزاماته ومعتقداته .

*** عدم إصدار أحكام نهائية متسرعة :**

من أهم خصائص البحث العلمي أ لا يتسرع الباحث في إصدار الأحكام ن وعليه أن يتأنى بدرجة كبيرة قبل ان يصدر حكما من الأحكام والتي في النهاية تكون مسندة إلى براهين وحجج .[1]

## 2/ أهمية البحث العلمي:

من الجدير بالذكر عند الحديث عن أهمية البحث العلمي التأكيد على دوره في تقديم شيئا جديدا للبشرية ، منا أنه يساهم في تطوير المجتمعات ونشر الثقافة والوعي والأخلاق القويمة ومما لا شك فيه أن الدراسات والأبحاث التي يكتبها المتخصصين في كل فن تقدم للإنسانية خدمات كبيرة وهي :

- تسجيل آخر ما توصل إليه الفكر الإنساني في موضوع ما .
- يقدم للناس فائدة عظيمة تنشر الوعي فيما بينهم .
- يثري المجتمع بالمعلومات فتزيد في تطويره ونموه ومواكبته السباق الحضري بين الأمم .

والواقع أن أهمية البحث العلمي ترتبط بمدى توفر الاطمئنان للبحث والباحث، وهو المناخ الذي يوفر للباحثين الجو الملائم الذي يحفزهم على الإنتاج العلمي والإبداع والتألق .[2]

## 3/ أهداف البحث العلمي :

الهدف الهائي لأي بحث علمي هو تقديم شيء جديد يتمثل في الإضافة العلمية ، التي نمت على امتداد مئات السنوات في فروع المعرفة المختلفة، هي التي أدت بالبشرية إلى العيش في العصر التكنولوجي الحالي .

فالبحث العلمي وسيلة وليس هدف، فهو وسيلة لتحقيق أهداف عديدة نذكر منها :

---

[1] هديل البكري ، https //maredoo .com ، **2019/11/11 ، 19:30**

[2] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص.ص، 18. 19

* **الوصف :**

يقصد به رصد وتسجيل ما نلاحظه من أشياء ووقائع وظواهر وما ندركه بينها من علاقات متبادلة، وتطبيقها وتحديد خصائصها. وقد يكون الوصف كيفي يعتمد على الألفاظ والكلمات والعبارات، وقد يكون رقمي يعتمد على الأرقام والمؤشرات الحسابية .[1]

* **التنبؤ:**

إن فهم الظاهرة وإدراك العلاقات والقوانين التي تحكمها ن وتنظم علاقاتها بالظواهر الأخرى يؤدي إلى زيادة قدرة الإنسان على التنبؤ والاستدلال فالتنبؤ هو تصور للنتائج التي يمكن أن تحدث طبقا للقوانين التي اكتشفت على مواقف جديدة ، وذلك بالاعتماد على المعلومات السابقة والمعرفة بظاهرة معينة .[2]

* **التفسير :**

ومن خلال التفسير يقوم الباحث بتقديم شرح كافي ووافي حول الظاهرة التي يدرسها ، فيقوم بإيضاح الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة ، وللتفسير في الأبحاث العلمية نوعين الاول هو أبحاث تفسيرية بحتة ، من خلالها يسعى الباحث إلى تطوير المعرفة في موضوع ما . أما النوع الثاني فهو أبحاث توضيحية تطبيقية والتي ينتج عنها حلول علمية تفيد المجتمع بشكل عام.[3]

* **الحصول على معرفة جديدة :**

فالبحث العلمي لا يهدف إلى التحقق من المعرفة القديمة فقط ن بل أيضا إلى توفير معرفة جديدة ، فأحد أهداف البحث العلمي اكتشاف الحقائق المجهولة والتعرف على المشكلات و الأمراض و التحديات التي تواجه المجتمع ، وتحليلها لمواجهتها في الحاضر وتقديم مقترحات للوقاية منها في المستقبل .[4]

* **التثبيت :**

فالباحث يقوم بإجراء دراسة للتثبت من حقيقة موضوع سبق دراسته من قبل باحث آخر ،ن ولكنه يأخذ عينة وبيئة مختلفة ، فالبحث العلمي يهدف إلى التثبت بحيث يمكن المقارنة بينها وبين ما سبقها من الدراسات .

* **تحسين مستوى الحياة وتطويرها**

لتواكب حاجات الإنسان المتطلعة والتطلعات المتزايدة .

---

[1] مدحت أبو النصر ، المرجع السابق . ص. 25

[2] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص.ص، 21. 22

[3] **https://www.bts-acdemy.com** ، أهداف البحث العلمي ، 2019/11/12 ، 18:06

[4] مدحت أبو النصر المرجع نفسه ، ص. 25

بالإضافة إلى ذلك فإن البحث العلمي يهدف إلى ضبط الظواهر والتحكم فيها ، كما يساعد البحث العلمي الباحث على الإعتماد على النفس في دراسة المواضيع وإصدار أحكام بحقها ، وإظهار المقدرة على التعبير ، ومن تم التخلص من ظاهرة كسل العقل ، وليس هذا فقط بل كذلك يستعمل البحث العلمي لحل مشاكله اليومية .

## ثانيا : أنواع البحوث العلمية

تتنوع وتنقسم البحوث طبقا للمعايير المعتمدة أو الزاوية التي ينظر منها ، حيث يمكن تصنيفها إلى أنواع عديدة وأشكال مختلفة ، ومن هنا فقد تقسم البحوث العلمية بحسب الغرض ، أو النطاق ، أو التخصص .

### 1/ حسب الغرض:

تتفرع البحوث العلمية وفقا لهذا المعيار إلى :

#### أ– بحث علمي نظري:

فهو البحث الذي يشير إلى النشاط العلمي الذي يكون الغرض الأساسي والمباشر منه الوصول إلى حقائق وقوانين علمية ونظريات محققة . وهو بذلك يسهم في نمو المعرفة العرفية وفي تحقيق فهم أشمل وأعمق لها بصرف النظر عن الاهتمام بالتطبيقات العلمية لهذه المعرفة .[1]

#### ب– البحث العلمي التطبيقي التجريبي :

يستهدف الوصول للمعرفة ليس فقط بالمعنى المحدد لها و لأجلها ، وإنما تحقيقا واكتشافا لأمر جديد في القضايا والمشكلات التي تهم المجتمع ويعاني منها ونخص منها :مشكلات الإنتاج والمخترعات والمبتكرات والخدمات والتي يساهم حلها في تحقيق أغراض المجتمع في التقدم الإنتاجي وتحسين أدواته .[2] وهذا النوع من البحوث يعتمد على المنهج التجريبي.

### 2/ بحسب النطاق :

وتنقسم البحوث العلمية طبقا لهذا المعيار إلى :

#### أ– البحث العلمي الأساسي :

يستهدف الوصول إلى المعرفة العامة ، أي الحلول العامة لقضية عامة ضمن محيط معين ، بدراسة الميدان العلمي الذي تنتمي إليه تلك القضية ، وقد يكون طاق البحث الأساسي أحد ميادين المعرفة المحددة كالمجال التربوي أو التاريخي

---

واثق غازي المطوي انواع البحوث العلمية وكيفية إنجازها ، مجلة جيولوجيا وادي الرافدين ، البصرة العراق،ط.2006 **geologyofmesopotamia .com**/ **www** [1] ، 2019/11/18 ، 17:28

[2] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص.34

وضمن ظروف معين وللباحث الحرية في إنشائها ، تساعده على إعداد البحث والقيام بالدراسة ، وله أيضا الحرية في استخدام النتائج المستنبطة التي توصل إليها على نطاق واسع . [1]

**ب– البحث العلمي العملي :**

يستهدف الوصول إلى معرفة خاصة محلية ضمن نطاق خاص يتعلق بمشكلة خاصة في زمان و مكان محددين ، وتمنع خصوصية البحث إنشاء أي ظروف جديدة وغنما يلتزم الباحث في بحثه بالظروف القائمة فعلا وفي الوقت نفسه ، ولا يستخدم التي توصل إليها إلا على مجتمع البحث فقط .

**ج– بحث عام :**

بمعنى أن يكون المقصود من الدراسة الوصول إلى معرفة عامة ليست قاصرة على فن ، أو مذهب ، أو مكان ، أو زمان ، أو مجتمع أو نحو ذلك .

**د– بحث خاص :**

بمعنى أن يكون المقصود من الدراسة الوصول إلى معرفة خاصة بفن ، أو مذهب ، أو مكان ، أو زمان ، أو مجتمع ونحو ذلك ، وتكون نتائج البحث قاصرة على ما أجريت الدراسة فيه ولا تعم غيرها .[2]

**3/ بحسب التخصص ( حسب درجة العلم ) :**

وطبقا لهذا المعيار تقسم البحوث العلمية إلى :

**أ– البحث التدريبي :**

ويطلق عليه كذلك البحث الصفي ، ويقوم بهذا النوع من البحوث الطلبة في الجامعات والمعاهد خلال مرحلة التدرج ، والغرض منه هو إمتحان الطالب على كيفية إعداد البحوث من الناحية الشكلية و الموضوعية ، ومقدرته على جمع المواد وترتيبها منطقيا والتأليف بينها ، والتدرب على الأمانة والدقة و النقد والفهم ومحبة العمل ، وهو أول خطوة في تدريب الطالب على منهجية البحث والرجوع إلى المصادر .[3]

---

[1] سقلاب فريدة ، محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، الجزائر ، 2017-2018 ، ص15

[2] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص،ص. 34 ,35

[3] عبود عبد الله العسكري ، نفس المرجع السابق ، ص. 18

**ب- بحث التخرج ( مذكرة التخرج) :**

يتم إعداد هذه البحوث في نهاية الدراسة الجامعية ( الليسانس) بالنسبة لبعض التخصصات بهذف توسيع معارف الطالب وتنظيم أفكاره و إبراز مواهبه ، ولكن وللأسف أغلب الجامعات العربية بما فيها الجامعة الجزائرية قد ألغت هذا النوع من البحث أو هذه المذكرة التي كان يقدمها الطالب حين تخرجه من الجامعة .

**ج- بحث لنيل درجة الديبلوم ( الماجستير أو الماستر):**

الواقع أن بحث الماجستير كان يقدم في ظل النظام الكلاسيكي الذي كان سائد في الجامعات الجزائية ، وبعد التحول و التوجه نحو نظام ل م د أصبح هناك بحث الماستر ، وكلاهما يلي مرحلة الليسانس ومدتهما سنتين على العموم .

وقبل البدء في تحضيره تشترط أغلب الجامعات سنة تحضيرية في بعض المواد المتعلق بمجال التخصص ، والغاية منها أن يحصل الباحث أو الطالب على تجارب أوسع في البحث والتحقيق تحت إشراف احد الأساتذة المتخصصين ، وكلاهما يكونان تحضيرا لإعداد بحث الدكتوراه.

**د- بحث لإعداد أطروحة الدكتوراه:**

الدكتوراه تسمية أكاديمية تطلق على البحث الذي يقدمه الطالب لنيل شهادة الدكتوراه في اختصاصه، وهي أرفع درجات البحث العلمي قيمة وعلما ونهجا.

فبحث الدكتوراه هو مرجع علمي يساهم في النهضة العلمية في المجتمع كل ضمن تخصصه، ويصح أن يكون بحث الدكتوراه أن يكون في موضوع جديد مبتكر. أو موضوع سبق معالجته وذلك بالتعمق فيه أكثر و إضافة الجديد إليه. [1]

والواقع أن هناك أنواع متعددة للدكتوراه وهي:

*** دكتوراه فخرية:**

تمنحها بعض الجامعات لبعض العلماء البارزين ، أو الأدباء المشهورين ، وذلك استنادا إلى مكانة هؤولاء لا إلى بحث يتقدمون به للحصول عليها .

*** دكتوراه الجامعة :**

تمنحها بعض الجامعات الفرنسية للطلاب الأجانب بناءا على بحث يقدمونه للحصول عليها، وعادة يتم مناقشتها من لجنة مؤلفة من 03 أعضاء.

[1] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ، ص.17

*** دكتوراه الحلقة الثالثة :**

لا توجد إلا في النظام الفرنسي، ومدتها سنتين على الأقل، وتنال بناءا على بحث تناقشه لجنة متكونة من 03 أعضاء.

*** دكتوراه الدولة :**

ومدتها 03 سنوات أو 04 سنوات على الأقل، وتمنح بناءا على بحث أو أطروحة تناقشها لجنة مؤلفة من 04 أعضاء، ويشترط فيها سلامة البحث وجودة الأداء لان التقويم يرتكز على النوع لا الكم.[1]

**و– المقالة :**

وهي بحث قصير يتناول فيه عرضا وجيزا لموضوع معين بطريقة منسجمة مترابطة، ولا يشترط فيها إعطاء شيء جديد فيمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن نفس الموضوع.

## ثالثا: الباحث العلمي والإشراف العلمي:

إن البحث العلمي سلاح ذو حدين ، ويمكن استخدامه في أغراض سلبية تؤدي إلى مخاطر جمة تدفع الأفراد والمجتمع إلى الهلاك ، والضابط في ذلك هو ما وضعه الجزاء و المنظمات العالمية من صفات وأخلاق يجب أن يتحلى بها الباحث.

فهناك عدة أشخاص يعملون في مجال البحث العلمي، فمنهم من هو مؤهل دراسيا لذلك ن ومنهم من اعتمد على جهده الشخصي، فمن هو الباحث العلمي ؟ وهل ينجز بحثه لوحده أم لا بد له من موجها ومساعدا ؟

### 1/ تعريف الباحث العلمي :

هو من يعمل في مجال البحث عن المعارف ويساهم بعمله في تقدم المعارف و رقيها ، وإليه يرجع الفضل في نشأة العلوم وتقدمها ، فالبحث عمل ذو طبيعة يتطلب من الباحث أن يتحلى بمواصفات معينة حتى يصل إلى نتائج سليمة .[2]

فهو إذن من له القدرة على تنظيم المعلومات التي بين يديه و يريد نقلها للقارئ، تنظيما منطقيا له معناه ومدلوله ، وذلك ضمن اكتسابه لصفات يجب توافرها في شخصيته.

### 2/ صفات الباحث العلمي:

أن صفات الباحث العلمي تنقسم ما بين الصفات الأخلاقية ، والصفات العلمية

---

[1] عبود عبد الله العسكري ن المرجع السابق ، ص،ص. 19 ،20

[2] محمد صاوى محمد مبارك ، البحث العلمي ، أسسه وطريقة كتابته ، ط.1 . 1992 ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، مصر ، ؟؟؟؟؟؟؟؟؟

**أ/ الصفات الأخلاقية :**

تتجلى هذه الصفات فيمايلي :

***أ1 /الأمانة العلمية:**

وتتمثل في نسبة الأفكار والنصوص إلى أصحابها مهما تضاءلت ، وهي عنوان شرف الباحث وقديما قيل " **إن من بركة العمل أن ينسب القول لأهله"** وقد سبق للعرب أن اهتموا بفضائل الباحث الخلقية و اعتبروها حجر الأساس في المعيار الفكري.[1]

وتتجلى هذه الأمانة العلمية من خلال :

– الإشارة الصريحة و الواضحة إلى المصادر العلمية التي استخدمها في بحثه .

– استعراض كل الآراء العلمية المرتبطة بفكرة البحث العلمي، وعدم اقتصار الباحث على استعراض نوعية هذه الآراء التي تدعم وجهة نظره فقط .

***أ2 /التواضع:**

على الباحث أن يكون متواضعا بصفة عامة مع الآخرين كدعامة أساسية لإظهار احترامهم وتقديرهم مثل: المشرف، أخصائي المكتبة، .....إلخ ، وهذا بدوره يؤدي إلى رغبتهم وحرصهم على مساعدة الباحث ومد يد العون له ، وكذلك عليه أن يراعي التواضع في الكتابة و تحاشي الغرور و التعالي في التعبير عن أهمية البحث وجهوده .[2]

***أ3 /الصبر والمثابرة:**

تتطلب الكثير من الدراسات الصبر والمثابرة من قبل الباحث حتى لا تثبطه مشكلة أو عائق، وحتى لا يصمد للفشل حتى وإن تكرر.[3] فعلى الباحث أن يتحلى و يتصف بالصبر ويتعود عليه حتى يصبح طابعا لشخصيته، حتى يستطيع التبصر والإلمام بالجوانب الغامضة التي لم يكن يراها في بداية بحثه.

***أ4 /التأني والإخلاص:**

فينبغي على الباحث العلمي أن لا يصدر نتائج و أحكام دون الاحتكام إلى الأدلة الكافية المرتبطة بمشكلة موضوع البحث، بل عليه التقصي قبل إصدار النتائج حتى لا يقع في تناقض بين النتائج و المقدمات. ولا يمكن الوصول إلى هذا

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. 20

[2] مدحت أبو النصر ، المرجع السابق ، ص،ص. 80 ،81

[3] محمد صاوي محمد مبارك ، المرجع السابق ، ص. 11

الأمر إلا إذا كان الباحث يتسم بروح العمل التي تتجلى في الإخلاص ، وهذه الأخيرة هي التي تدفع الباحث للوصول إلى مبتغاه و أهدافه المنشودة بأقل زمن ممكن.

**ب/ الصفات العلمية :**

من أهم ما يجب أن يتسم به الباحث في هذا الجانب مايلي :

***ب1 / القراءة الواعية وجمع المعلومات :**

هما الأساس في إعداد الباحث للعمل المكلف به، ولتجنب الازدواج في العمل، و لتوفير الجهد و الوقت الذي كان على الباحث بذله للحصول على المعلومات التي سبق لغيره الحصول عليها.والقراءة لا تقتصر على موضوع الباحث فقط بل حتى في مواضيع أخرى كون أن اتساع المعرفة تؤدي إلى تنوع الأفكار وتجددها .

ومن تم على الباحث أن يكون واعيا لما يقرأ أو متفحصا له، وان يكون قادرا على الربط بين ما يقرأه من المصادر المختلفة و ما قام على اكتشاف ارجه النقص فيها، و أوجه الاختلاف فيما بينها، و أن تمكنه قراءاته من تفسير تلك الاختلافات.[1]

***ب2/ الإلمام باللغة :**

فالإلمام باللغة تساعد الباحث على التعبير السليم وفهم ما يقرأ أو إدراك ما يسمع، بالإضافة إلى اللغة الأم وهي العربية للباحث العربي، ينبغي عليه الإلمام باللغات الأخرى كاللغة الفرنسية والإنجليزية.

***ب3/ الإلمام بقواعد العلم :**

يعتبر إلمام الباحث بالعلوم الأساسية و القواعد العلمية العامة خير الدعائم التي يرتكز عليها ليقيم بنيانه الفكري.[2]

***ب4/ إذكاء روح المناقشة :**

ويتجلى ذلك من خلال قدرة الباحث على النقد والتحليل وتحري الحقائق في كال ما يقراه ، لكي يختار بدقة و مهارة ، ويعرض بحجة قوية ومنطقية ، فلا يسلم تسليما مطلقا بالآراء التي سبق بها و التي قررها أسلافه ، بل لا بد أن يفكر فيها و يمعن النظر في محتوياتها لتبرز شخصيته في كل مراحل بحثه .[3]

ويتم إذكاء روح المناقشة من خلال المناقشة البناءة بين الباحثين أثناء تقابلهم اليومي ، أو في الندوات و المؤتمرات العلمية.

---

أحمد عبد المنعم حسين ، أصول البحث العلمي ، المنهج العلمي و أساليب كتابة البحوث و الرسائل العلمية ،ج.1 ، ط.1 .1996 ،المكتبة الأكاديمية القاهرة ، مصر

[1]، ص.ص ، 37 ، 38

[2] محمد صاوي محمد مبارك ، المرجع السابق ، ص.ص ، 12 ، 13

[3] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. 22

*** ب5/ التدريب على طريقة كتابة البحث العلمي:**

لا يقل هذا الأمر أهمية عن القراءة، فينبغي على الباحث أن يتعلم و يتدرب على فن الكتابة و البحث العلمي ، ليكون تعبيره واضحا متقنا بلغة جيدة مشرفة و دقيقا مختصرا .

والواقع أن الباحث العلمي وعند إعداده لبحثه وخاصة في المجال أكاديمي يحتاج إلى إشراف علمي فما المراد به ؟

## 3/الإشراف العلمي:

الواقع أن الإشراف العلمي هو عبارة عن عملية مخططة ومنظمة تهدف إلى مساعدة الطلبة الباحثين على امتلاك مهارات البحث العلمي بشكل يؤدي إلى تحقيق الأهداف التعليمية ، بحيث يمكن لهؤولاء الطلبة إنجاز مشاريعهم وبحوثهم بشكل لائق و فعال.

### أ/ صلة المشرف بالباحث:

المشرف هو عضو من هيئة التدريس يتم اختياره كمشرف على الطالب ، والواقع أن بعض الجامعات هي التي تحدده لبحث معينا تبعا لتخصصه العلمي وخبرته في موضوع البحث ، بينما البعض الآخر يترك للطالب حرية اختيار الأستاذ المشرف ضمن اختصاص موضوع البحث ، و الطريقة الثانية أفضل و لها إيجابيات أكثر من الطريقة الأولى ، لأن في الطريقة الأولى يضطر الطالب للعمل مع أستاذ أحيانا لا يتوافق معه نفسيا .

لكن تبقى دائما علاقة الطالب بالمشرف هي علاقة الابن بالأب في الحزم و المحبة والتقدير و اللطف والحوار المتبادل المدعوم بالتشجيع ، و عدم السخرية و الاستهزاء بالطالب مهما كان عمله ناقص وخاصة في البداية ، وعدم فرض المشرف أرائه مهما كانت صحيحة و صائبة .[1]

### ب/ صفات المشرف:

المشرف مهمته الأساسية هي توجيه الطالب، ومن تم لا بد أن يتسم المشرف بالصفات و السمات التالية:

- أن يكون لديه مهارة في مناقشة الطالب في جميع تفاصيل الرسالة.
- أن يكون متفرغا لعملية الإشراف حتى يقوم بها على أكمل وجه .
- أن يكون موجها جيدا للطالب في جميع الأمور الإدارية والعلمية.
- أن يكون ملما وله دراية بطرق البحث و مناهجه المختلفة .
- أن يكون له إلمام بموضوع الدراسة و ليس بالضرورة إلماما كاملا.[1]

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص.25

لكن السؤال الذي يطرح هنا هو ما مسؤولية الأستاذ المشرف عن البحث المقدم من الطالب للجنة المناقشة بعد الانتهاء من تحضيره ؟

## ج/مسؤولية الأستاذ المشرف عن البحث المقدم من الطالب للجنة المناقشة:

الواقع و إن كان المشرف مسؤولا إلى حد ما عن بحث الطالب وما قام به ، إلا أن الطالب وحده هو المسؤول الأول والأخير عن بحثه و نجاحه أو إخفاقه ، فلا يجوز للطالب أن يلقي اللوم في حالة إخفاقه على عاتق الأستاذ المشرف ليتخلى عن المسؤولية، فالمشرف يقدم نصائح عامة للطالب الذي صار لديه خبرة خاصة في موضوعه ، ولكن يبقى على الأستاذ المشرف أن يدافع بقوة عن مخطط البحث الذي يقدمه الطالب ، و المشرف مهما كانت استقلاليته في موقفه لا بد أن يأثم من إخفاق طالبه أو يعتز بنجاحه فضلا عن تفوقه ، و الذي لا يتحمل مسؤوليتها الأستاذ المشرف هي آراء الطالب الشخصية ، وموقفه الخاص و النهائي من موضوعه احتراما لحرية الرأي وقناعته ، ومع ذلك يقع عل عاتق الطالب واجب احترام أستاذه المشرف عليه و الامتثال لنصائحه إذ لم تتعارض مع بنية بحثه العلمية ، واطلاعه على كل ما يعترضه من مشاكل ، فالحياء والتردد أو الخوف من سؤال المشرف أو استشارته يجب أن لا يكون لها مكان في نفس الطالب .[2]

---

[1] الإشراف الأكاديمي لطلبة الدراسات العليا .**https//u.qu.eud.sa** ، 2019/11/25 ، 20:24

[2] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص.ص، 26 .27

## المحور الثالث : مراحل إعداد البحث العلمي

كما سبق الإشارة بان البحث العلمي يمتاز بأنه منظم و مضبوط فالنتائج الناجمة عنه هي نتائج مقصودة ، وحتى يكون البحث العلمي منظم ومضبوط لا بد من إتباع خطوات ومراحل معينة في إعداده ، وهذه المراحل تشترك فيها كل أنواع البحوث مهما اختلفت بما فيها البحوث القانونية وهذه المراحل هي :

**مرحلة اختيار موضوع الحث و تحديد مشكلته ، مرحلة جمع الوثائق والمعلومات العلمية ، مرحلة القراءة و التفكير ، مرحلة تقسيم الموضوع ، مرحلة تخزين المعلومات وتسجيلها ، وأخيرا مرحلة كتابة البحث .**

### أولا : مرحلة اختيار موضوع البحث وتحديد مشكلته :

تعد مرحلة اختيار موضوع البحث أولى خطوات إعداد البحث العلمي ، وتعتبر أصعب المراحل ، والواقع أن الاختيار يكون عادة نتاج مجموعة من الأفكار العفوية حول الموضوع ، وتركيز الذهن لاستجماع المعلومة المتاحة و المتعلقة بموضوع البحث ، مع إجراء مقارنات بين العناوين المختلفة المحتملة ، وكثيرا ما يأتي على شكل حدسي أولي . والواقع أن اختيار موضوع البحث يخضع لمعيارين هما المعيار الذاتي و المعيار الموضوعي.[1]

### 1/ عوامل إختيار موضوع البحث :

كما سبق الإشارة فإن إختيار موضوع البحث يخضع لعوامل منها ذاتية وأخرى موضوعية .

#### أ/ العوامل الذاتية :

وهي تلك العوامل المتصلة بالباحث نفسه ، ويمكن إجمال مختلف هذه العوامل فيمايلي :

#### * أ1- الرغبة النفسية :

أول ما يشد الباحث نحو موضوع ما هو ميوله النفسي للدراسة والتعمق والتخصص في ميدان معين ، فإذا استطاع الباحث أن يحقق ميوله النفسي الذاتي نحو موضوع معين ، فإن ذلك يخلف نوعا من الإنشداد النفسي الوجداني بينه وبين موضوع بحثه ، فلا يقع في الملل الذي يمثل اكبر عائق نفساني أمام الباحث ، ما يؤثر سلبيا على عطائه العلمي.[2]

#### * أ2- القدرات الشخصية للباحث :

فيجب أن تكون لدى الباحث استعدادات و قدرات ذاتية تمكنه من إعداد بحث علمي في مجال تخصصه ن ليكون قادرا على الفهم و التعمق والتحليل و الربط والمقارنة بين مختلف أجزاء الموضوع .[1]

---

[1] صلاح الدين شروخ ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ، ذ.س.ن ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ص.155

[2] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص. 58

وهذه القدرات تتجلى في عدة صور مثل :**القدرات العقلية** فعليه أن يختار بحثا يتناسب وقدراته العقلية ، **القدرات الجسمانية** بحيث يكون الباحث مصابا بعاهة تجعله غير مؤهلا جسديا ، كأن يكون معاقا حركيا فعليه أن يتجنب المواضيع التي تقوم على المقابلات ، **القدرات المالية والاجتماعية** ، فهناك بعض المواضيع تتطلب مصاريف كثيرة قد تفوق قدرات الباحث المالية كالمواضيع التي تتطلب التنقل إلى خارج الوطن ، بالإضافة إلى **مدى قدرة الباحث على إتقان اللغات الأجنبية** ، إذ يتطلب في بعض الأحيان في الدراسات القانونية إنجاز مقارنة بين مختلف قوانين الدول الأمر الذي يستدعي إتقان اللغة الفرنسية والإنجليزية على الأقل ، وذلك من أجل تحليل النصوص القانونية .

*** أ3 – إحترام التخصص:**

وهو من المعايير التي تعمل بها الجامعات و تراعى من قبل الباحث أثناء إختيار الموضوع ، فهذا المعيار لا يمكن التغاضي عنه إذ يصعب على الباحث الذي زاول دراسته الجامعية في فرع معين أن يختار موضوع لا يدخل ضمن تخصصه . فالباحث القانوني يجب أن يراعي تخصصه سواءا كان قانونا عاما أم خاص ، وهذا راجع إلى أن المعلومات والمبادئ الأساسية التي إكتسبها الباحث خلال فترة دراسته وتكوينه تمنحه استعدادات ذاتية تؤهله لإعداد بحثه على أكمل وجه.

**ب/العوامل الموضوعية :**

وهي العوامل التي تتعلق بالموضوع في حد ذاته والتي تتمثل في :

*** ب1 – القيمة العلمية لموضوع البحث :**

فيجب أن يكون موضوع البحث ذا قيمة علمية تجعل القيام به أمرا يستحق الجهد ن كان يكون ساعيا للكشف عن امر لم يكشف عنه بعد ، أو طالبا تصحيح غلط وقع فيه الآخرين ، أو يقدم معلومات جديدة هامة ، او يساعد للإتيان على المزيد من الضبط والتحكم ن ويطور قدرته على التنبؤ العلمي.[2]

*** ب2 – المدة المحددة لإنجاز الموضوع:**

فكما لا يخفى على الجميع أن التكوين في الدكتوراه مثلا أو في الماجستير كما كان في ظل النظام الكلاسيكي محدد بمدة معينة لإنجاز الأطروحة أو المذكرة . فلإنجاز أطروحة الدكتوراه حددت مدة 04 سنوات قابلة لتمديد .[3] وفي نظام ل م

---

[1] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ، ص.20

[2] صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق ، ص. 157

[3] راجع المادة68 المرسوم التنفيذي 98– 254 المؤرخ في 17 غشت 1998المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي.ج.ر العدد 60

حددت مدة إنجاز أطروحة الدكتوراه بـ03 سنوات متتالية قابلة للتمديد.[1] ومن تم لا بد على الباحث أن يختار موضوعا يتناسب مع هذه المدة .

*** ب3 – توفر مراجع البحث ومصادره:**

فيجب على الباحث أن يختار موضوعا تتوفر فيه المادة العلمية من مراجع ومصادر ، كون أن القيمة العلمية للبحث تقدر بكثرة المراجع ، فتوفر المراجع و المصادر عامل هام في إختيار الموضوع وخاصة في البحوث التي تكون الغاية منها الحصول على درجات علمية ، فلإعدادها يشترط أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع والمصادر ، لذلك يجد الباحث صعوبات في إنجاز بحثه الذي يكون موضوعه يعاني من نذرة المراجع والمصادر .

**2/ طرق إختيار الموضوع :**

قبل التطرق إلى طرق إختيار تجد الإشارة إلى أن هناك مواضيع يجب على الطالب أن يتفادها عند إعداد بحثه وهي:

*** المواضع التي يشتد حولها الخلاف :**

فهي بحاجة إلى فحص وتحميص ومن الصعب أن يكون فيها الباحث موضوعيا ، فهي ليست بحث وإنما مجرد عرض آراء المخالفين والمؤيدين .

*** المواضع العلمية المعقدة :**

وهي مواضيع تحتاج إلى تقنية عالية ، وسوف تكون صعبة على المبتدئ في هذه المرحلة .

*** المواضع الخاملة :**

وهي التي لا تبدو ممتعة فإذا كانت المادة العلمية من الأساس غير مشجعة ، فإنه سوف يصبح مملا وعائقا.

*** المواضع التي يصعب العثور على مادتها العلمية :**

فليس من الحكمة أن يستمر الباحث في بحث تندر مصادره.

*** المواضع الواسعة جدا :**

فسوف يعاني فيها الباحث الكثير من المتاعب، فعليه من البداية أن يحاول حصره وتحديده .

*** المواضع الغامضة :**

فلا يعرف الباحث ما الذي يمكنه تصنيفه من المعلومات مما يدخلها تحتها ، والأخرى التي يجب حذفها .

---

[1] راجع المادة09 من القرار رقم345المؤرخ في2012/10/17يعدل ويتمم القرار191المؤرخ في16جويلية2012 الذي يحدد تنظيم التكوين في الطور الثالث من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه .

*** المواضع التي الميدانية :**

والتي لفها شيء من السرية والغموض في الممارسة وفي تفسير وتأويل نشاطها .[1]

أما فيما يخص طرق إختيار موضوع البحث فهناك طريقتين لاختيار موضوع البحث وهما : الإختيار الذي للموضوع ، وتولي الأستاذ المشرف إختيار الموضوع .

**أ – الإختيار الذاتي لموضوع البحث :**

وهو أن يتم إختيار البحث من قبل الباحث نفسه ، وهي الطريقة الأسلم والأمثل ، كون أن الإختيار سوف يكون بناءا على ميوله و رغباته وقدراته إمكانياته ، وقد أثبت التجارب أن الطلاب الذين يوفقون في إختيار الموضوعات بأنفسهم يكونون أكثر تفوقا ونجاحا من أولئك الذين يفرض عليهم بحث معين .[2]

**ب– إختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف:**

إن إختيار الباحث أو الطالب لموضوع بحثه مهمة شاقة ، فمن لم يتمكن من إختيار الموضوع يضطر إلى اللجوء إلى الأستاذ المشرف ، إذ يتوافر لدى المشرف موضوعات مهمة تصلح الكتابة فيها .[3]

إلا أن هذه الطريقة غير مرغوب فيها لأن الأستاذ المشرف قد يقترح موضوع تقل أو تنذر المراجع ما يسبب متاعب كبيرة للطالب أو الباحث .

**3/ القواعد الأساسية في تحديد مشكلة البحث:**

كما نعلم أن مشكلة البحث هي عبارة عن تساؤل أو بعض التساؤولات الغامضة التي قد تدور في ذهن الباحث حول موضوع الدراسة التي إختارها .

والواقع أن معايير إختيار مشكلة البحث هي نفسها معايير إختيار موضوع البحث التي تم التطرق إليها آنفا. ذلك ان البحث ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما ، ولكن بعد إختيار المشكلة يجب على الباحث أن لا يخرج عن إطارها ، بحيث تكون كل المعلومات التي تحصل عليها تتصل بمشكلة البحث .[4]

ومن أجل تحديد مشكلة البحث يجب إتباع القواعد التالية :

---

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص.30

[2] المرجع نفسه ، ص.29

[3] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ،ص.117

[4] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.64

**أ- وضوح موضوع البحث:**

بحيث يكون موضوع البحث محددا وغير غامض أو عام ، حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد ، فقد يبدو له الموضوع سهلا للوهلة الأولى ثم إذا دقق فيه ظهرت له صعوبات جمة قد لا يستطيع تجاوزها ، وان المعلومات التي جمعها متشتتة وضعيفة الصلة بالمشكلة . وهذا كله نتيجة عدم وضوح موضوع البحث في ذهن الباحث و تصوره .[1]

**ب- وضوح المصطلحات :**

فيحذر المتخصصون من إمكانية وقوع الباحث في متاعب و صعوبات نتيجة إهماله وعدم دقته في تحديد المصطلحات المستخدمة .[2]

**ج- تحديد المشكلة :**

وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واحدة ، بحيث تعبر عن ما يدور في ذهن الباحث وتبين الأمر الذي يرغب في إيجاد حل له . وهناك طرقتين لصيغة المشكلة وهما :

1- الصياغة بعبارة لفظية إنشائية

2- الصياغة على هيئة سؤال أو أكثر .

بيد انه وعند صياغة المشكلة يجب الأخذ بعين الإعتبار مايلي :

*** أن تكون صياغة المشكلة واضحة على نحو تساعد على اختيارها و التوصل إلى حل لها .**

*** أن يتضح في الصياغة وجود متغيرات الدراسة ( المتغير المستقل والمتغير التابع )**

*** أن يركز الباحث على حدود المشكلة و محورها من خلال استخدام عبارات : سوف نتطرق ، سوف نوضح ، سوف نستنتج .....الخ**

**وذلك بهدف توجيه اهتمامه لنقاط أساسية محددة وعدم التوسع في الموضوع .[3]**

والواقع أن تحديد المشكلة أو الإشكالية ليس أمرا سهلا كما يتصوره البعض ، حيث يتطلب من الباحث دراسة جميع نواحي المشكلة وتعريفها تعريفا واضحا ، و التثبت من أهميتها العلمية حتى تكون جديرة بالدراسة ، ويذهب البعض إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين المتغيرين .

---

مانيو جيدير ، ترجمة من الفرنسية ملكة أبيض، منهجية البحث العلمي ، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه ، ذ.س.ن ، ذ ،د،ن ، ص.ص ، 35 .36 [1]

[2] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ، ص. 23

[3] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص.ص ، 119 .120

غير أنه تجدلا الإشارة إلى انه وبعد تعميق الباحث في بحثه قد تظهر له إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة ، وهذا الأمر منطقي فنظرة الباحث لموضوع البحث في البداية تختلف عن نظرته بعد الدراسة الطويلة له ،وفي هذه الحالة قد يغير الباحث صياغة المشكلة فيوسعها أو يضيقها .[1]

**ثانيا : مرحلة جمع الوثائق والمعلومات :**

بعد إختيار موضوع البحث و الوقوف على الإشكالية التي يثيرها ، وبعد استكمال الإدارية لتسجيله تبدأ المرحلة الثانية و المتمثلة في مرحلة جمع الوثائق والمعلومات .

زكما لا يخفى علينا فإن مصادر المعلومات تتنوع بتنوع مواضيع الأبحاث ، وخصائصها ، والوقت المتاح لها ، والغاية من جمعها .

**1/ تعريف الوثائق العلمية و أنواعها :**

**أ- تعريف الوثائق العلمية :**

يقصد بها كل المراجع والمصادر التي تحتوي على المعلومات والمعارف ذات الصلة بموضوع البحث ، وقد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية ، و عرفت الوثائق كذلك بأنها ركيزة المعرفة المثبتة ماديا ، والتي يتم الرجوع إليها بالتحليل والإستدلال .[2]

**ب- أنواع الوثائق العلمية :**

تنقسم الوثائق العلمية إلى قسمين وهما :

*** ب1- المصادر: (Source)**

و يطلق عليها بالوثائق الأصلية الأولية والمباشرة وهي التي تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع ، وبدون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات .

وتنحصر أنواع الوثائق الأولية والأصلية العلمية في ميدان العلوم القانونية في :

- **المواثيق القانونية العامة و الخاصة، الوطنية والدولية .**
- **محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية: مثل المؤسسة السياسية ، التشريعية ، التنفيذية.**
- **التشريعات و القوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.**

---

[1] رشيد شميشم ن المرجع السابق ، ص. 65

[2] المرجع نفسه ، ص.ص ، 68 .69

- **العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة و المصادق عليها رسميا.**
- **الشهادات والمراسلات الرسمية.**
- **الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية .**
- **الإحصائيات الرسمية.**

فالمصدر هو الكتاب الذي نجد فيه المعلومات والمعارف الصحيحة من أجل موضوع نريد نبحثه ، وترجع أصالة المصدر إلى أها أقدم ما عرف عن الموضوع الذي ندرسه فهي ذات قيمة رفيعة .

### ب2- المراجع : ( Référence)

ويطلق عليها الوثائق غير الأصلية وغير المباشرة ، وهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر الأولية ، فتتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص ، وتتمثل في جميع وسائل نقل المعرفة ما عدا تلك التي تندرج تحت المصادر الأولية .[1]

بمعنى أنها الوثائق التي نقلت الحقيقة و المعلومات عن موضوع محل الدراسة و البحث أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى ، فهناك التي تستمد قوتها العلمية و معلوماتها سواءا من المصادر أو من المراجع من الدرجة الأولى أو الثانية ، أو الثالثة .....إلخ .

فيعتبر **مرجعا من الدرجة الأولى** إذا اعتمد في نقل المعلومات من المصدر مباشرة ، ويعتبر **مرجعا من الدرجة الثانية** إذا استعمل مرجعا سبق أن تطرق لهذا الموضوع .

بصفة عامة المرجع هو مصدر ثانوي أو كتاب يساعد الباحث في إكمال معلوماته و التثبت من بعض النقاط التي يحتويها الجدل.

ومن أمثلة المراجع في المجال القانوني نذكر :

- **الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة و المتخصصة في موضوع من الموضوعات .**
- **المقالات والدوريات العلمية المتخصصة.**
- **الرسائل العلمية المتخصصة ومجموع البحوث والدراسات العلمية و الجامعية التي تقدم من أجل الحصول على الدرجات العلمية.**
- **الموسوعات والقواميس.**[2]

---

[1] صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق ، ص. 70

[2] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ، ص.ص ، 25 .26

## ج- تقييم المصادر والمراجع:

على الباحث أن يختار المصادر والمراجع الأكثر فائدة وفعالية ، ويتم ذلك بعد إجراء عملية تقييم لما تم جمعه من المراجع لتفضيل مرجع عن غيره . و الواقع أن عملية تقييم المصادر والمراجع تخضع لاعتبارات تتمثل في :

### ج1- مكانة المؤلف:

فكلما كان المؤلف ذو مكانة علمية مرموقة كان للكتب و الأبحاث التي ينشرها قيمتها و أفضليتها فتفضل عن غيرها.

### ج2- تاريخ النشر :

فكلما كان تاريخ النشر حديثا فمن الطبيعي أن يفضل المرجع ، فكتاب حديث عن موضوع معين أو طبعة حديثة من الكتاب فسوف تفضل عن الطبعات القديمة ، لأن الطبعة الحديثة تم تنقيحها ومراجعتها بشكل أفضل ، وأضيف لها ما استجد من المعلومات .

كثيرا من الكتب يعاد طبعها ويدعي ناشروها أنها إصدار جديد معدل ومنقح ، ولكن عند تفحصها بدقة يتضح أن التغيير الذي أصابها طفيف ، وأنها لا تحتوي شيئا هاما ذا غناء بحيث اعتبارها طبعة معدل ، أما إذا كانت طبعة جديدة منقحة و مزيدة ، فهذا يعني أن الباحث أضاف أشياء جديدة ، أو حذف أشياء وجدها غير ذات أهمية .[1]

### ج3- الناشر:

فتفضل الكتب التي تصدر عن دور نشر معروفة بمكانتها و بسمعتها الحسنة .

### ج4- إخراج المرجع:

الإخراج الجيد للمطبوعة يوحي بالثقة ، وذلك من حيث نوعية الورق ، وجودة الطباعة والتجليد ، ودرجة الارتباط بالموضوع.[2]

### ج5- خطة العمل :

تعتبر من أهم العناصر الدالة على الأصالة والإبتكار ، وهي التي تحدد قيمة مصدر ما ، وتميزه عن غيره من المصادر المتشابهة .

### ج6- طريقة معالجة الموضوع:

وهو من خلال معرفة إذا ما كان جميع المؤلفين يعالجون موضوعاتهم بشكل شامل ودقيق ، أم يركزون على جانب دون جانب ، وهل المعالجة عميقة أم سطحية ، وهل متعصبة أو أنها منصفة تحاول أن تعرض جميع وجهات النظر .

---

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. ص ، 50 .51

[2] محمد الصاوي محمد مبارك ، المرجع السابق ، ص. 66

**ثالثا : مرحلة القراءة والتفكير**

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل البحث العلمي ، وهي ليست عملا تلقائيا ، بل عمل منظم يفرض طرق وأساليب معينة يجب التقيد بها حتى يتولد في ذهن الباحث النظام التحليلي للموضوع ويكون مسيطرا على الموضوع ، متعمقا في فهمه وقادرا على استنتاج الفرضيات و الأفكار و النظريات منها.

**1/ أهداف مرحلة القراءة والتفكير:**

تهدف القراءة و التفكير عند إعداد البحث إلى :

- **التعمق في التخصص وفهم الموضوع و السيطرة على جل جوانبه .**
- **إكتساب نظام تحليل قوي ومتخصص ، أي إكتساب ذخيرة كبيرة من المعلومات والحقائق تؤدي في الأخير إلى التأمل والتحليل .**
- **إكتساب الأسلوب العلمي القوي .**
- **إكتساب ثروة لغوية فنية و متخصصة .**
- **إكتساب الباحث الشجاعة الأدبية .**[1]

**2/ شروط وقواعد القراءة:**

إن عملية القراءة ليست تلقائية وإما لها قواعد وشروط تحكمها وهي :

- **أن تكون القراءة واسعة وشاملة لجميع المصادر و الوثائق و المراجع المتعلقة بالموضوع.**
- **الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر.**
- **الإنتباه و التركيز أثاء عملية القراءة .**
- **يجب أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة لا إرتجالية وعشوائية**
- **إحترام القواعد الصحية والنفسية أثاء عملية القراءة .**
- **إختيار الأوقات المناسبة للقراءة .**
- **إختيار الأماكن الصحية والمريحة .**
- **ترك فترات للتأمل و التفكير ما بين القراءات المختلفة .**

[1] مانيو جيدير ، المرجع السابق ، ص. 24

- **الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية و الاجتماعية و الصحية .**[1]

## 3/ أنواع القراءة:

تتنوع القراءة حسب درجة عمقها و المدة الزمنية التي تستغرقها إلى 03 أنواع وهي:

### أ– القراءة الإستطلاعية:

ويطلق عليها كذلك تسمية القراءة الكاشفة أو الخاطفة ، وكذلك القراءة السريعة ، موضوعها وهدفها يختلفان عن باقي القراءات الأخرى ، فيكون موضوعها عادة فهارس الوثائق ، عناوينها ، قوائم المصادر التي تحتويها ، المقدمة ، الخاتمة ، طريقة تبويب الموضوع ، وطرق التهميش ويمكن إجمال الأهداف التي يسعى الباحث من خلال هذا النوع من القراءة إلى:

- **تقييم المصادر من حيث درجة إرتباطها بموضوع البحث.**
- **تقييم المصادر من حيث قيمتها العلمية .**[2]
- **معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوابه المختلفة .**

### ب– القراءة العادية :

وهي القراءة التي ترتكز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة ، يقوم بها الباحث بهدوء وفقا لشروط القراءة السابقة الذكر ، واستخلاص النتائج وتدوينها في بطاقات .[3]

فهي قراءة أكثر تعمق و أكثر تركيز من القراءة السريعة والاستطلاعية ، فيتم تركيز القراءة على الموضوعات التي تم اختيارها ، وينتج عها الفهم الجيد لموضوع البحث و القيام بعمليات الاقتباس بعد تسجيل المعلومات في البطاقات .

### ج– القراءة العميقة والمركزة:

وهي القراءة التي ترتكز حول بعض الوثائق دون البعض الآخر ، لما لها من أهمية في الموضوع و صلة مباشرة به ، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة و التكرار والتمعن و الدقة و التأمل ، وتتطلب صرامة و التزاما أكثر من غيرها من أنواع القراءات .[4]

وهذا النوع من القراءات هو الأساس الذي يرتكز عليه البحث العلمي فهو الذي يقود الباحث نحو المنهجية الجيدة و التحليل القيم .

---

[1] سقلاب فريدة المرجع السابق ص.ص، 27 .28

[2] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.ص، 83 .84

[3] مانيو جيدير ، المرجع السابق ، ص. 44

[4] سقلاب فريدة المرجع السابق ، ص. 29

وتختلف أهداف القراءة العميقة عن أهداف القراءة العادية ، حيث يهتم الباحث فيها على التعرف على إطار مشكلة البحث الذي يعالجه ، وكذلك الإطلاع على الآراء الفكرية التي تناولتها والفروض التي تبنتها ، وكذا الاسترشاد في تقرير مسار الدراسة من حيث المعلومات التي يحتاجها .

**رابعا : مرحلة تقسيم موضوع البحث**

بعد الانتهاء من مرحلة القراءة والتفكير ينتقل الباحث إلى مرحلة تقسيم موضوع البحث وهي مرحلة جوهرية حيوية للباحث . وعملية تقسيم موضوع البحث تتضمن التقسيمات الأساسية ، الكلية ، الفرعية ، الجزئية ، والخاصة وكل هذا مبني على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة .

وهذا التقسيم هو ما يعرف بخطة البحث والتي تعتبر المخطط و الهيكل الذي يبني على أساسه الباحث بحثه بغرض ترتيب الأفكار و البيانات المحصل عليها ، وذلك بصفة منتظمة ومتسلسلة ومرتبطة ببعضها البعض .

ولا يمكن للباحث بلوغ هذا التقسيم و التوفيق فيه إلا بعد إحترام شروط تقسيم موضوع البحث .

**1/ شروط تقسيم الموضوع:**

يجب إحترام بعض الشروط والقواعد أثاء تقسيم البحث ، وهي نفس الإرشادات التي توجه للباحث حتى تكون خطته أكثر منهجية ، وتتمثل في :

- **أن يطلق في تقسيمه من مشكلة البحث أو الفكرة العامة ،فتكون كل عاصر البحث عبارة ع مشكلات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث ، وأن إلتزام الباحث بهذا الشرط يكون قد ضمن لنفسه عدم الخروج عن موضوع بحث.**
- **أن تكون خطة البحث شاملة لكل عاصر الموضوع .**
- **الإعتماد على المنطق والموضوعية في تقسيم موضوع البحث.**
- **إحترام مبدأ مرونة الخطة ، فيستطيع الباحث إدخال العناصر المستجدة ، أو حذف بعض العناصر دون الإخلال بتواز الخطة .**
- **تفادي تكرار العناوين الموجودة في المراجع العامة ، وإيجاد عاوين جديدة تعبر عن الجهد الشخصي للباحث.**
- **التقيد بالأسلوب العلمي في إختيار العبارات وتجنب التكرار بين عناصر الخطة المختلفة .**

- **عد صياغة عنوان معين يجب أن تكون كل العناوين الجزئية التي تدخل في إطاره تعبر عن ذلك العنوان ، فإذا ظهر عنوان المطلب مثلا لا يتناسب مع عنوان المبحث وجب حذفه.**
- **يجب أن تكون كل عاصر الخطة مرتبطة فيما بينها ، بحيث إذا حذف أحد العناصر يظهر الخلل بوضوح في البحث وجب حذفه .**[1]
- **ضرورة تحقيق التوازن الشكلي والموضوعي للخطة ، فالأول وهو التوازن الشكلي** فهو يعني أن يكون التقسيم متساويا أو متقاربا ، كأن يتساوى عدد المباحث في الفصل الأول مع عدد المباحث في الفصل الثاني أو عدد المطالب في المبحث الأول مع عدد المطالب في المبحث الثاني ، أو عدد الفروع في المطلب الأول مع عدد الفروع في المطلب الثاني وهكذا .**أما الثاني وهو التوازن الموضوعي** فهو يعني التساوي أو التقارب في عدد الصفحات ما بين أجزاء البحث ( الباب ، الفصل ، المبحث ، المطلب ، الفرع .....)
- **يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة وغير متشابهة في مابين أجزاء البحث.**

## 2/ تحديد خطة البحث ومشتملاتها:

خطة البحث هي الهيكل الذي يقوم عليه البناء العلمي ، تهدف إلى ترتيب الأفكار و المعلومات المتحصل عليها بصفة منتظمة و مرتبطة ببعضها البعض ، وهذه الخطة تحتوي على عدة عاصر .

### 1- عنوان البحث:

وهو أكثر تحديدا من موضوع البحث ودالا عليه ، ويجب ان يتميز عنوان البحث بوضوح وسهولة اللغة و العبارات القصيرة المختصرة و الدقة في التعبير بحيث يبلور مشكلة البحث ويحدد أبعادها وجوابها الرئيسية ، كما يجب أن يكون جامعا مانعا .

فكلما كان عنوان البحث دقيق ومحصور ومحدد كلما ساعد القارئ على الفهم .

### 2- المقدمة :

تعتبر المقدمة عماد البحث تكفي قراءتها للإجابة على مضمون البحث ، وإدراك قيمته العلمية ، بالرغم من أنها توضع في بداية البحث ، إلا أن ذلك لا يعني أن نكتبها في البداية ، بل الأغلب أن تكون هي آخر ما يكتب .[2] وهي تشمل عدة أجزاء وهي:

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.ص ، 89 . 90

[2] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ، ص. 30

**أ / التعريف بموضوع البحث :**

وهو ما يطلق عليه ماهية الموضوع ، فيتم وصف عنوانه كاملا ، وبصورة دقيقة وموجزة ، وفي الأسطر الأولى من المقدمة يجب طرح موضوع البحث كما و رد في العنوان ، ويمكن للباحث أن يستعير عبارة من رجل القانون ، أو مادة قانونية ، أو عبارة مستخرجة من العنوان ليكون ذلك مفتاحا لطرح أفكار البحث التي تتطلب التوضيح ، كما يمكن هنا التعريف بالكلمات والتعابير التقنية المستخدمة في البحث.[1]

**ب/ أهمية الموضوع :**

و المقصود بها الفوائد التي يضيفها الباحث من الناحية النظرية و العلمية ، وما هي المبررات التي دفعت إلى البحث في هذا الموضوع بشرط أ تكون صادقة ومقنعة.

**ج/ أهداف البحث:**

عند تحديد الباحث أهداف بحثه، فإنه يجب أ يجيب على سؤال يوجه لنفسه هو :**لماذا يجرى هذا البحث ؟ وما الهدف الذي يسعى للوصول إليه من خلال إجراء البحث؟** فالهدف من البحث يفهم عادة على انه السبب الذي من اجله قام الباحث ببحثه. والواقع أن الباحث الذي يجيد تحديد وحصر موضوعه يكون أكثر قوة على صياغة أهداف بحثه.[2]

**د/ منهج الدراسة :**

فيذكر الباحث في مقدمته المنهج الذي إختاره في بحثه ويذكر دواعي هذا الإختيار ، بما يبرهن على الإختيار من خلال خصائص الموضوع المدروس وبناءا على تحليل العنوان ، ويتحدد المنهج طبقا لطبيعة الدراسة مثل **المنهج التحليلي** الذي يعتمد عليه عند تحليل نظام قانوني مثلا بتبيان مزاياه وعيوبه ، **أو المنهج المقارن** الذي يقارن مثلا بين النظام القانوني والنظام الفقهي أو بين الأنظمة القانونية الوطنية والأنظمة القانونية الأجنبية .

**هـ/ العراقيل :**

عند مباشرة الباحث لبحثه قد تعترضه جملة من الصعوبات والعقبات سواءا كانت نظرية أو عملية ، كقلة المصادر و المراجع أو نذرتها لإعداد البحث ، أو صعوبة إجراء مقابلات ،.....

**و/ الإشكالية:**

لقد سبق التطرق إليها وهي المشكلة محل البحث ، فقد تكون بشكل سؤال أو في شكل مجموعة من الأسئلة.

---

[1] صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق ، ص. 176

[2] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص.ص، 124 . 125

**ز/ عرض الخطة :**

وهو آخر ما يعرض في المقدمة ، ويتم وضعها وفق تقسيم منهجي على النحو التالي :القسم ، الباب ، الفصل ، المبحث ، المطلب ، الفرع ، البند ،1.....ويكون ذلك تبعا لطبيعة الموضوع وحجمه .

**3- المتن :**

فيذكر الموضوع متسلسلا حسب تصميم البحث ، ويتم التقيد في الكتابة بمقومات كتابة البحث العلمي وقواعد الاقتباس و الإسناد والتوثيق و الأمانة العلمية ،[1] فيتضمن كافة الأقسام والعناوين لكن كل قسم يبدأ بمقدمة صغيرة تمهيدا له.

**4- الخاتمة:**

فيما يتم تلخيص الآراء والنتائج التي تضمنتها خطة البحث بشكل مختصر ودقيق ، بحيث يتمكن القارئ من تكوين فكرة جيدة وشاملة عن البحث ، كما يتم عرض فيها النتائج المتوصل إليها و الاقتراحات و التوصيات .

**5- الملاحق:**

في بعض البحوث قد يتم إدراج فيها ملاحق ، وهي تأتي بعد الخاتمة مباشرة ، وهي عبارة عن مجموعة من الوثائق التي استخدمها الباحث عند إعداد بحثه لكن بشرط أن تكون هذه الوثائق غير متوفرة لدى الجميع ومهمة فتسهل للقارئ استخدمها والرجوع إليه مثل : أحكام وقرارات قضائية غير منشورة ، أو قرارات وزارية ، لكن هذه الوثائق ليست حاسمة في الموضوع .

**6- قائمة المصادر والمراجع:**

وهي قائمة الوثائق العلمية التي اعتمد عليها الباحث في إعداد بحثه، وهي عادة ما تقسم إلى مراجع باللغة العربية، المراجع باللغة الفرنسية، مراجع عامة، مراجع خاصة ،والتي سوف نتطرق إليها بالتفصيل في الجزء المتعلق بكتابة البحث من هذه المحاضرات.

**7- الفهرس:**

وهو المحتوى التي يمكن ذكره إما في بداية تقرير البحث أو في نهايته، والذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في الجزء المتعلق بصياغة البحث وهيكله النهائي من هذه المحاضرات.

---

[1] صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق ،ص. 178

**خامسا : مرحلة جمع وتخزين المعلومات**

وتعتبر هذه المرحلة ركيزة الباحث الأساسية ، فبعد أن يعد الباحث هيكل بحثه ينتقل إلى مرحلة تدوين المعلومات من المصادر المختلفة ، وهناك من يطلق عليها بمرحلة **التقميش** ، وهذا المصطلح شائع في منهجية البحث العلمي ونعني مرحلة جمع المعلومات .إلا أن هذه المرحلة تتم طبقا لطرق معينة ووفقا لقواعد محددة عند التدوين .

## 1/ طرق تدوين المعلومات

هناك طريقتين تقليديتين لتدوين المعلومات وهما طريقة البطاقات و طريقة الملفات بالإضافة الطريقة الحديثة وهي تدوين عن طريق الكمبيوتر.

**أ– طريقة البطاقات :**

هذه الطريقة يتم فيها تدوين المادة العلمية للبحث على البطاقات المخصصة للبحوث ، إذ سماكة البطاقة تجعلها أكثر تحملا للتداول وإعادة النظر عليها مرة أخرى ، ومن تم سلامتها من التلف مع مرور الزمن .[1]

وهذه البطاقات مصنوعة من الورق المقوى متوسطة الحجم يقوم الباحث بترتيبها حسب أجزاء البحث ، وتدون المعلومات في وجه واحد ويبقى الوجه الآخر فارغا ، وعلى الباحث أن يخصص كل فكرة ببطاقة وذلك لاحتمال إضافة معلومات أخرى فيما بعد بشرط عند نهاية من كتابة أي فكرة أو معلومة في البطاقة أن يستكملها بالتوثيق الخاص بها وذلك بذكر **اسم المؤلف ، عنوان الكتاب ، رقم الطبعة ، تاريخ الطبعة ، مكان الطبعة ، ورقم الصفحة .**

ويتم الفصل بين كل فكرة وفكرة رسم خط سميك ، إلا أن الطريقة النظامية لتنظيم هذه البطاقات هي أن نتبع مايلي :

**1– تصنيف البطاقات إلى مجاميع بحسب الموضوعات .**

**2– وضع كل مجموعة في صندوق أو ملف خاص مكتوب عليه عنوان موضوع كل مجموعة و عمل فهرسة مختصرة لمحتويات كل منها تحت العنوان العام .**

**3– وضع أرقام متسلسلة لكل مجموعة من علب البطاقات .**

**4– تخصيص بطاقات معينة فهرسا عاما لما تحتويه الملفات .**

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص.37

وفي النهاية يجد الباحث أنها مرتبة في أبواب و فصول وتقسيمات أساسية و ثانوية، بالإضافة إلى ذلك فيمكن للباحث أن يخصص بعض البطاقات تحت عنوان ( **متفرقات** ) يكتب فيها ما يتصل ببحثه اتصالا ضعيفا لأنه قد يحتج إليها يوما.[1]

إلا أن هذه الطريقة يتم انتقادها على أنها طريقة غير عملية بحيث يصعب على الباحث استعمال البطاقات التي أعدها ، فإذا حفظت في صندوق يصعب اصطحابه إلى الأمكنة التي يتردد عليها الباحث مثل المكتبات العامة ، كما يصعب حمل البطاقات إلى المكتبات الخاصة إذا كانت كثيرة حتى وإن كانت موضوعة في ملف .[2]

**ب– طريقة الملفات :**

يتكون الملف من غلاف سميك معد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة ، يقوم الباحث بتقسيم الملف إلى ملفات على حسب خطة البحث المعتمدة مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة ، أو احتمالات التغيير والتعديل .

والواقع أن هذا النظام أو أسلوب الملفات يتميز بمجموعة من المميزات منها :

**1_ السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز .**

**2– ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع .**

**3– المرونة بحيث يسهل على الباحث أن يعدل او يغير أو يضيف في المعلومات .**

**4– سهولة المراجعة والمتبعة من طرف الباحث لما تم جمعه من المعلومات .[3]**

**ج– طريقة التدوين على جهاز الحاسوب ( الكمبيوتر)**

وهذه الطريقة ظهرت بالانتشار الواسع لاستعمال جهاز الحاسوب ، فهي طريقة حديثة والتي من خلالها يقوم الباحث بإعداد ملف خاص داخل جهاز الحاسوب ويتم فيه نقل المعلومات التي جمعها بعدما يقوم الباحث بتنظيمها وفقا لخطة البحث التي يرتكز عليها في إعداد بحثه ، والواقع أن هذه الطريقة سهلة في تدوين المعلومات وأسلوب عملي بحذف

---

[1] المرجع نفسه ، ص.ص، 38 . 39

[2] رشيد شميشم ، المرجع السابق ص. 95

[3] مانيو جدير ، المرجع السابق ، ص. 50

المعلومات التي لا تفيد البحث أو إضافة معلومات جديدة ، كما أنها تظل محفوظة طيلة مدة إعداد البحث . فقط على الباحث الاحتراس من ضياع الملفات وتلفها بسبب الفيروسات فعليه توخي هذا الأمر .

**2/ قواعد تدوين المعلومات :**

مهما اختلفت طرق تدوين المعلومات فإنه يجب على الباحث أن يتقيد ببعض القواعد المنهجية أثناء تدوين المعلومات وهي:

- **إنتقاء ما هو جوهري وهام ومرتبط بالموضوع ويترك ما كان حشوا.**
- **حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات الوثائق و الحرص و اليقظة في انتقاء وتسجيل الأفكار والمعلومات.**
- **إحترام منطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع و تخزين المعلومات .**
- **إحترام التسلسل المنطقي بين المعلومات و الحقائق والأفكار .** [1]
- **إبقاء عملية جمع المعلومات مفتوحة فكلما عثر الباحث على معلومات جديدة تفيده في بحثه جمعها مع المعلومات الأخرى.**
- **عند تعدد المصادر والمراجع التي تتضمن نفس المعلومة يخصص لكل منها بطاقة أو ملف واحد مع تكرار العنوان.**
- **مراعاة قواعد الاقتباس.**
- **تدوين التعليقات الشخصية للباحث أسفل البطاقة لتجنب اختلاطها مع الأفكار المقتبسة .**
- **يفضل استخدام عدة ألوان من البطاقات بحيث يخصص لكل باب أو فصل لون معين لتسهيل عملية فرز المعلومات .** [2]

**سادسا: كتابة البحث**

تعتبر هذه المرحلة آخر مرحلة في عملية البحث وهي مرحلة صياغة وتحرير البحث، فهي التي تعزز المراحل السابقة . فعلى الباحث أن يراعي الأصول الفنية الحديثة في ترتيب وإخراج محتويات بحثه .

---

[1] المرجع نفسه ص. 51

[2] سقلاب فريدة ، المرجع نفسه ، ص. 37

والواقع أن للكتابة العلمية أسلوبها الخاص ولكل كاتب أسلوبه المعبر عن شخصيته المتميزة وتتجسد عملية كتابة البحث العلمي في صياغته وتحرير نتائج الدراسة و ذلك وفقا لقواعد وأساليب منهجية علمية ومنطقية وإخراجه بصورة واضحة وجيدة للقارئ.

إلا أن هناك قواعد وضوابط يجب مراعاتها أثاء عملية الكتابة، أو ما يطلق عليه بالجواب الفنية للبحث و من اجل ذلك سوف تطرق للنقاط التالية:

**ضوابط كتابة البحث العلمي ، الاقتباس و التوثيق ، مراعاة علامات الترقيم وضوابط استعمالها وأخيرا صياغة البحث وهيكله الهائي.**

**أولا : ضوابط كتابة البحث العلمي :**

يجب على الباحث كتابة بحثه بأسلوب علمي ، ويعني ذلك ضرورة مراعاة عدة ضوابط من بينهما :

**1 – اللغة :**

فيجب أ تكون اللغة سليمة خالية من الأخطاء اللغوية ، بما فيها الأخطاء التي يجب أ لا يشتمل عليها البحث العلمي .

ومما يندرج ضمن مسألة مراعاة سلامة اللغة :

**أ/ كتابة الأرقام :**

– لا يجوز أن تبدأ الجملة بترقيم عددي ، وإذا كان من الضروري أن تبدأ به فيجب كتابته بالحروف لا بالأرقام .

– إذا احتاج العدد إلى أكثر من كلمتين عند كتابته فإنه يكتب بالأرقام ، أما إذا احتاج إلى كلمتين أو كلمة واحدة كتب بالحروف .

– يجب الكتابة بالأرقام في الأمور التالية : **النسب المئوية ، مقدار المال ، رقم الشارع ، رقم الهاتف الكسر العددي إذا كان جزء من عدد التواريخ .**

– يجب الكتابة بالحروف الأمور التالية وهي : **الكسور العشرية ، ساعات نهار .**

– إذا وجدت مجموعة من الأرقام وكانت متباينة من حيث عدد الكلمات التي نكتب بها فإنها تكتب بصورة عددية .

– تكتب الأعداد الواردة في الجداول الإحصائية بالأرقام لا بالحروف .[1]

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص،ص . 99، 100

**ب/ استعمال اللغة الفنية المتخصصة :**

فعلى الباحث استخدام اللفظ الأصل دون الفرع ، والأصل هو ما وضع اللفظ له ، و أما الفرع فهو المجاز ، فمدار الأسلوب العلمي هو علم المعاني فيجب استخدام المصطلحات العلمية ، فالباحث القانوني مطالب باستخدام المصطلحات القانونية ذات المعنى المحدد .[1]

فالمصطلحات التي يستخدمها الباحث القانوني يجب أن تكون معروفة لدى كل من تخصص في ميدان العلوم القانونية ، وهذا راجع لأن كل مصطلح وله معنى خاص به فمثلا مصطلح الفسخ يختلف عن مصطلح الإبطال ومصطلح الاستئناف يختلف عن مصطلح المعارضة .....إلخ

**ج/ الابتعاد عن اللغة الشعرية :**

وهي اللغة البلاغية الرنانة والابتعاد عن الأمثال الشائعة لغويا ، فيجب الاعتماد على الألفاظ الدالة دلالة واضحة على المعنى والتي لا تحتمل التأويل خاصة في ميدان العلوم القانونية .

**د/ الابتعاد عن كل ألفاظ السخرية والتهكم :**

فالروح العلمية يجب أن تسودها الموضوعية بالإضافة إلى الابتعاد عن التفخيم والتحية للآخرين .

**2/ الإيجاز في عرض الأفكار والمفاهيم :**

فيجب على الباحث الابتعاد عن الإطناب والحشو ، ما يؤدي إلى إطالة البحث دون جدوى ، فالعبرة بالنوع و ليس بالكم .

**3/ التسلسل المنطقي في الانتقال من جملة إلى جملة ، أو من فكرة إلى فكرة ، أو من فقرة إلى فقرة** وذلك حتى لا يكون البحث مجرد أفكار متبعثرة ، فالتسلسل في العرض يعكس مدى قدرة الباحث في التحكم في الموضوع ومدى قدرته على الصياغة العلمية الجيدة .

**4/ – توضيح الحجج المنطقية لموقف الباحث:**

بمعنى عند انتقاد بعض الاتجاهات في حالة عرض الاختلافات الفقهية أو التشريعية أو القضائية يجب أن يدعم رأيه بحجج منطقية ، أي أكبر عدد من الأدلة والشواهد ، والتي تبعث في ذهن القارئ الاقتناع برأي الباحث .[2]

---

[1] صلاح الدين شروخ ، المرجع السابق ، ص.180

[2] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص. 101

**ثانيا : الاقتباس والتوثيق :**

كما نعلم أن الباحث ليس مضطرا لكتابة كل ما يجده في البطاقات أو الملفات التي بحوزته ، وهذا ما يطلق عليه بعملية الاقتباس والتوثيق .

**1/ الاقتباس :**

قد يصعب على الباحث إعادة صياغة فكرة معينة في مثل إيجاز ودقة المصدر وكفاءته ، ولهذا يقوم بنقلها بالنص وهو ما يسمى بالاقتباس ، فيقوم الباحث في الكثير من الأحيان بالاستعانة والأخذ بآراء و أفكار محللين باحثين ، وكتاب غيرهم وتسمى هذه العملية بالاقتباس وهي من الأمور المهمة التي يجب على الباحث أن يوليها اهتمامه و عنايته الكاملة من حيث الدقة .[1]

**أ- أنواع الإقتباس :**

يقسم الاقتباس إلى نوعين اثنين ، فأحيانا يقتضي الحال نقل النص كاملا وهو ما يطلق عليه بالاقتباس الحرفي أو المباشر ، وأحيانا يستدعي الأمر إعادة صياغته وهو ما يطلق عليه بالاقتباس غير الحرفي أو غير المباشر .

**أ1- الإقتباس الحرفي او المباشر:**

وهو الذي يتم فيه نقل النص حرفيا بحذافيره ، ويسمى هذا النوع تضمينا . ويتم هذا الإقتباس وهو نقل الص كاملا في الحالات الآتية وهي :

- **النص من القرآن الكريم أو السنة المطهرة .**
- **تعبيرات المؤلف وكلماته ذات أهمية خاصة .**
- **تعبيرات المؤلف مؤدية للغرض في السلامة و الوضوح .**
- **الخشية من تحريف المعنى بالزيادة أو النقصان وخاصة إذا كان الموضوع ذو حساسية خاصة .**
- **في معرض النقض و الاعتراض عن المخالف لا بد من نقل كلامه نصا .**

وفي هذا النوع من النقل أو الإقتباس لا بد من العناية التامة في نقل النص الأصلي بعباراته ، وعلاماته الإملائية ، وحتى في أخطائه ويتدارك هذا الخطأ مباشرة بتصحيحه ووضعه بين معتكفتين [ ] ، او يدون كما هو ثم يدون بين المعتكفتين كلمة هكذا

[1] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص. 132

**[ هكذا ]** ، وفي حالة إقتباس جزء من النص لا بد م التأكد أن الجزء المأخوذ من النص لا يؤدي إلى تغيير المعنى ، أو تغيير قصد المؤلف ويتعين على الباحث وضع النص بين قوسين حتى لا يتهم بالسرقة .[1]

**أ2- الإقتباس غير الحرفي أو غير المباشر:**

يعني هذا الإقتباس بأن الباحث يستفيد من أفكار أو معلومات محددة ، ثم يقوم بإعادة صياغتها أو اختصارها بأسلوبه الخاص شريطة الاحتفاظ بمعناها ، فكل ما يقوم به الباحث هو فهم المعنى و إعادة صياغته بطريقته وأسلوبه الخاص به .

وهذا الأسلوب يتناسب إذا كان النص الأصلي يعتريه ضعف في التعبير أو التعقيد في الأسلوب أو عدم الإحاطة بالأفكار، فيلجأ الباحث عادة إلى صياغته بتعبير أقوى الجامع للأفكار التي يريد طرحها ، غير انه تجدر الإشارة إلى ان التغيير البسيط لبعض عبارات المؤلف أو كلماته لا يعني إعادة الصياغة .

وهذا النوع من الإقتباس يكون إما عن طريق التلخيص أو الاختصار .

**1- التلخيص :**

وذلك ان يمد الباحث إلى تلخيص موضوع كامل أو فكرة بأكملها شغلت حيزا كبيرا من الصفحات ، فيصوغها بأسلوبه الخاص من غير التأثر بالمؤلف حين وضعها في الإطار و الصياغة ،و كل ما يهتم به هنا هو الإحتفاظ بالفكرة و الموضوع الرئيسي .

**2- الإختصار:**

وهو أن يقلص الباحث عبارات النص إلى مقدار الثلث أو الربع بطريقة مركزة جدا مع الاحتفاظ بأسلوب المؤلف من وجهة نظره واستعمال عباراته ، وكل ما بفعله الباحث في النص هو حذف التوضيحات و التفاصيل ، وكل ما يمكن أن ي ستغنى عنه ، ويتم الإشارة في الهامس إلى كلمة ( راجع ) أو ( أنظر) ، فقد جرى الإصطلاح أن تشير هذه الكلمة إلى تصرف الكاتب إلى التصرف في النقل.[2]

**ب/ شروط الإقنباس:**

هناك شروط في عملية الإقتباس يجب على الباحث أن يتقيد بها وهي :

**1 – أن يكون الإقتباس من المصدر أو المرجع الأصلي :**

---

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص.ص ، 39. 40

[2] عبود عبد الله العسكري ،المرجع السابق ، ص. 41

فلا يجوز الاقتباس من الاقتباس لأنه لا يمكن أن يكون الاقتباس الأول تم بكيفية دقيقة ولم يكن أمينا ، ولكن إذا كانت هناك حالات يتعذر على الباحث الرجوع إلى الأصل ، وكانت هناك ضرورة للاستشهاد يتعين على الباحث أن يشير إلى أن ما اقتبسه وارد في مرجع مع تحديد بياناته في الهامش .

**2- الالتزام بالأمانة العلمية:**

وذلك من حيث ضرورة الإشارة إلى البيانات المتعلقة بالوثيقة العلمية التي تم الاقتباس منها مهما كان نوع الاقتباس المعتمد عليه.

**3- الموضوعية في الإقتباس**

فلا يقتصر الإقتباس على الكتابات التي تؤيد رأي الباحث ، و يهمل كتابات الآخرين الذين يملكون وجهات نظر مغايرة مما قد يؤدي إلى تضليل القارئ .

**4- أن تكون الاقتباسات قصيرة :**

حتى يكون هناك تأكيد على أهمية الجزء المقتبس في تدعيم او قد الفكرة التي يناقشها الباحث.[1]

**2/ الإسناد والتوثيق في الهامش:**

المعروف أنه تقاس مدى جدية البحث ومصداقيته على أساس عدد وتنوع المصادر والمراجع التي استند عليها الباحث واستفاذ منها بالفعل كما ونوعا ، والأهم حداثة وتطور هذه المراجع .

ومن تم وجب على الباحث إسناد المعلومات التي اقتبسها من مختلف المراجع إلى أصحابها الأصليين وذلك عن طريق التهميش، والذي يكون بوضع أرقام تسلسلية عند نهاية كل إقتباس ، ثم يشار إليه في الهامش مع ذكر جميع المعلومات المتعلقة بالمرجع أو المصدر .

**أ2- المقصود بالهامش:**

هو ما يخرج عن النص أو المتن من إحالات وتعاليق وشروح ، ويعتبر الهامش بمتضمناته من أهم أجزاء البحث هو جوهره.

ونكتب الهوامش أسفل الصفحة بمقياس حروف أقل من الذي كتب به المتن ، فإذا كتب المتن بمقياس 14 يكتب الهامش بمقياس 12 أو 10 وأن يفصل الهامش عن المتن بخط من اليمين إلى اليسار يغطي ثلث سطر المتن .[2]

---

[1] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ،ص،ص. 94، 99

[2] خلاف وردة ، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية ،سنة أولى ماستر ، تخصص منازعات القانون العمومي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد لمين

## ب2- كيفية إسناد وتوثيق الهوامش:

إن عملية التهميش والتوثيق تختلف باختلاف طبيعة المراجع المستعملة من كتب ، مقالات ، قوانين .....وكما تختلف عملية التهميش باختلاف عدد الإقتباسات من مرجع واحد وهو ما سوف نتطرق إلى تبيانه في مايلي :

### 1- توثيق الكتب :

قد يستعمل الباحث كتب باللغة العربية و اخرى بلغة أجنبية سواءا فرنسية أو إنجليزية وسوف نتعرض إلى طريقة تهميشها:

* **المراجع باللغة العربية :**

- **عند تدوين المرجع لأول مرة** : يتم التهميش والتوثيق بالطريقة التالية :

**1_ لقب المؤلف ثم إسمه** ،أما إذا كان إسم المؤلف ثلاثي فيجب كتابته بنفس الصيغة التي ورد فيها دون أي تغيير فيه .

**2_ عنوان الكتاب :**

فإذا كان للكتاب عنوانين ، أي عنوان رئيسي وعنوان فرعي ففي هذه الحالة نكتب العنوان الرئيسي ثم نضع نقطتين ، بعد ذلك نفتح قوسين ونكتب العنوان الفرعي وفي نهايته نغلق القوس .

**3_ الجزء :**

هناك بعض الكتب تتكون من أجزاء ، في هذه الحالة يجب الإشارة إلى الجزء بعد العنوان مباشرة ، وإذا كان هذا الجزء يحتوي على عنوان يجب الإشارة إليه ، ويشار إليه بحرف ج .

**مثال :**

**بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري : مقدمة ، الخطبة ، الزواج ، الطلاق ، الميراث الوصية)، الجزء الأول : الزواج والطلاق .**

**4_ الترجمة :**

إذا كان الكتاب مترجم ، يجب الإشارة إلى المترجم وهذا بعد عنوان الكتاب مباشرة أو بعد الجزء إن وجد ، ويكون بين قوسين .

**مثال :**

---

دباغين ، سطيف ،02 ، السنة الجامعية 2013 – 2014 ، ص.64

**إسعاد محند ، القانون الدولي الخاص ، الجزء الأول** : قواعد التنازع ، ترجمة ( فائق أنجق) .....

**5_ الطبعة :**

تأتي الطبعة بعد العنوان أو بعد الجزء أو بعد الترجمة إن وجدت ، حيث يجب الإشارة إلى رقم الطبعة إذا طبع الكتاب للمرة الثانية فأكثر ، وإذا لم نجد رقم الطبعة فهذا يعني أنها الطبعة الأولى للكتاب، ويتم الإشارة إليها في التهميش بحرف ط.

**6_ سنة الطبع :**

يأتي ذكرها بعد الطبعة وإن لم تكن موجودة يشار إلى ذلك ( بدون ذكر سنة نشر) ويرمز لها ( ب ذ س ن )

**7_ دار النشر :**

الإشارة إليها إلزامي ، وتاتي بعد سنة الطبع وفي حالة عدم وجودها يتم الإشارة إلى ذلك ( بدون ذكر دار النشر) ويرمز لها ( ب ذ د ن )

**8_ بلد النشر :**

تأتي بعد دار النشر

**9_ الصفحة :**

وهو أخر ما يتم الإشارة إليه ويرمز لها في التهميش بحرف ص

*** أمثلة توضيحية عن توثيق الكتب باللغة العربية**

**– مريد يوسف الكلاب ، أسس البحث العلمي :( أهميته . مناهجه . كيف تكتب بحثك ) ، ط.1. 2018 ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة مصر ، ص. 34 .**

**– بلحاج العربي ، الوجيز في شرح قانون الأسرة الجزائري ( مقدمة ، الخطبة الزواج ، الطلاق ، الميراث ، الوصية ) ج.1 : الزواج والطلاق ، ط.5. 2007 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، ص.67**

**– عبد المنعم موسى ابراهيم ، حماية المستهلك ، دراسة مقارنة ، ط.1 . 2007 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، لبنان ، ص. 175 .**

**– موريس أنجرس ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، تدريبات علمية ،ترجمة بوزيد صحراوي ، كمال بوشرف ، سعيد سبعون ، ط.2 . 2010 ، دار القصبة ، الجزائر ، ص. 458**

**أ2 / عند تدوين المرجع لمرتين متتاليتين :**

– إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر آخر، يعني أنه ورد في الهامش لمرتين متتاليتين، يستغنى في هذه الحالة عن ذكر اسم و لقب المؤلف ونكتفي بعبارة "المرجع نفسه"، ثم الإشارة إلى الصفحة.

**مثال :**

**– أمال بكوش ، نحو مسؤولية موضوعية عن التبعات الطبية ، دراسة مقارنة في القانون الجزائري والمقارن ،ط.2011،**

**– المرجع نفسه ، ص. 316 .**

**أ3/ عند تدوين المرجع لمرتين غير متتاليتين :**

– يجب أن نميز هنا بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف، فهنا يشترط ذكر لقب واسم المؤلف يتبع بعبارة مرجع سابق أو المرجع السابق، ثم رقم الصفحة .أما إذا كان للمؤلف مرجع أخر تم الاعتماد عليه، فهنا لابد من تحديد عنوان الكتاب المستعمل ثم كتابة بعده عبارة مرجع سابق ثم رقم الصفحة .

**المثال الأول:**

**– محمد عبد الظاهر حسين ، الأحكام الشرعية والقانونية للتصرفات الواردة على الدم ، ط.2002 – 2003 ، درا النهضة العربية القاهرة ، مصر ، ص. 53.**

**_ محمد جلال حسن الأتروشي ، المسؤولية المدنية الناجمة عن عمليات نقل الدم ، دراسة مقارنة ، ط.2008 ، دار حامد للنشر ، عمان ، الأردن ، ص.79**

**– محمد عبد الظاهر حسين ، مرجع سابق ، ص. 70**

**المثال الثاني :**

**– محمد عبد الظاهر حسين ، الأحكام الشرعية والقانونية للتصرفات الواردة على الدم ، ط.2002 – 2003 ، درا النهضة العربية القاهرة ، مصر ، ص. 53.**

**– أحمد شعبان محمد طه ، المسؤولية المدنية ع الخطأ المهني لكل من الطبيب والصيدلي والمحامي والمهندس المعماري، ط.2010 ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية ، مصر ، ص.111**

**– محمد عبد الظاهر حسين ، مشكلات المسؤولية المدنية في مجال عمليات نقل الدم ، ط.1995 ، درا النهضة العربية القاهرة ، مصر ، ص 100 .**

**– محمد عبد الظاهر حسين ، الأحكام الشرعية والقانونية للتصرفات الواردة على الدم ، مرجع سابق ، ص.80**

*** المراجع باللغة الفرنسية :**

– قد يستعين الباحث عند إعداد بحثه أو مذكرته بكتب باللغة الفرنسية أو الإنجليزية فعليه أن يوثقها بنفس اللغة التي حررت بها معتمدا على نفس الأسلوب الذي يسلكه عند توثيق الكتب باللغة العربية التي سبق التطرق إليها على النحو التالي :

**Auteur , Titre de l'ouvrage , Tomaison, Edition ,Année de publication, lieu d'édition, Pagination**

**أمثلة توضيحية :**

**أ/ إذا استعمل الكتاب للمرة الأولى :**

**– Valérie DA SILVA ,Réussir son cas pratique en droit de la responsabilité ,Tome 1 ,L' Harmattan.2011 , Paris , , P119**

**–Armand Mbarga , l'indemnisation publique des victimes d'infractions ,L'Harmattan**2006 . , **Paris , ,P.148**

**–Jean Penneau, la responsabilité du médecin , 2eme ed , Dalloz ,1996 P; 60 [1]**

**° إذا كان المرجع لا يحتوي على تاريخ النشر فنكتب (nd ) ، أو مكان النشر نكتب (np) أو دار النشر نكتب**

**(pub no )**

**° إذا كان المرجع لمؤلفين** : فيكتب اسم المؤلفين معا مثل :

**M.M.HANOUZ.A.R.HAKE. Précis de droit médical ,O.P.U.2000 .Alger ..P57**

**° إذا كان المرجع لثلاث مؤلفين فأكثر** : فيكتب اسم المؤلف الأول ثم يتبع بعبارة **(et al)** أي و آخرون .

[1] **ed**: تشير إلى الطبعة ، وهناك من يرى أنه لا ضرورة لكتابها إذا كانت الطبعة الأولى وإنما تكتب إذا كان هناك طبعة 2، 3، 4....

**ب/ عند تدوين المرجع لمرتين متتاليتين :**

– ينبغي على الباحث أن يستعمل كلمة " **IBID** " وهي اختصار لكلمة **ibidem** والتي تعني في الموضوع نفسه ثم فاصلة ثم رقم الصفحة .

**مثال :**

**1–VIALARD Antoine, Droit civil Algérien (La responsabilité civile délictuelle), O.P.U, Alger, 1980, P 12.**

**2–Ibid, P 19.**

**ج/ عند تدوين المرجع لمرتين غير متتاليتين :**

– هنا كذلك نميز بين حالة ما إذا استعمل مرجع واحد فقط لنفس المؤلف فنكتب اسم المؤلف ثم فاصلة ثم نكتب عبارة **Op, Cit**[1] وهي اختصار لعبارة **citato aoper** والتي تعني مرجع سبق ذكره ثم فاصلة ثم رقم الصفحة ، أما إذا كان للمؤلف أكثر من مرجع في الهامش فيتم كتابة اسم ولقب المؤلف فاصلة عنوان الكتاب ثم فاصلة ثم نكتب عبارة **Op, Cit** ثم فاصلة ثم رقم الصفحة .

**2/ توثيق مقال منشور في مجلة :**

فيما يخص توثيق المقالات فيجب التفرقة بين استعمال المقال للمرة الأولى، وبين استعماله لمرات متعددة.

**أ/ استعمال المقال للمرة الأولى:**

في هذه الحالة يتم تهميشه وتوثيقه على النحو التالي :

لقب واسم صاحب المقال، عنوان المقال بين مزدوجتين، إسم المجلة مسطر عليها بخط عريض ، رقم عدد المجلة، اسم الهيئة المصدرة للمجلة، بلد النشر، سنة النشر، ورقم الصفحة [2].

**مثال :**

[1] **Op, Cit** : وهي اختصار لعبارة **citato aoper**

[2] سقلاب فريدة ، المرجع السابق ، ص 48

**وافي خديجة " الخبرة الطبية في حوادث العمل "، مجلة الإتحاد، العدد 04، الإتحاد الوطني لمنظمات المحامين الجزائريين، سيدي بلعباس، ديسمبر 2014،ص 201.**

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا تم استعمال مقال محرر باللغة الفرنسية فإنه يتم تهميشه بنفس الطريقة مع مراعاة قواعد اللغة الفرنسية.

وإذا كان للمؤلف أكثر من مقال استعمل في البحث فإنه يتم تهميشه بنفس طريقة تهميش الكتاب. وذلك بذكر لقب واسم صاحب المقال، عنوان المقال، مرجع سابق، ص

**ب/ استعمال المقال لعدة مرات:**

يعتمد في تهميش المقال الذي استعمل لعدة مرات نفس الطريقة المعتمدة لتهميش الكتب التي تستعمل لعدة مرات فإذا استعمل المقال لمرتين متتاليتين دون وجود أي مرجع فاصل بينهما فيتم كتابة : المرجع نفسه، رقم الصفحة، أما إذا استعمل لمرتين غير متتاليتين فيتم كتابة: لقب واسم صاحب المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.

**3/ توثيق المذكرات والرسائل الجامعية:**

إذا اعتمد الباحث في إعداد بحثه على المذكرات والرسائل الجامعية ، فإنه يتم تهميشها وتوثيقها عند استعمالها لأول مرة على النحو التالي:

لقب وإسم صاحب المذكرة، عنوان المذكرة، طبيعة المذكرة( ماستر، ماجستير، دكتوراه)، اسم الكلية والجامعة، السنة الجامعية التي نوقشت فيها، رقم الصفحة.

**مثال:**

*** وافي خديجة ، المسؤولية المدنية والجزائية عن عمليات نقل الدم – دراسة مقارنة– ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم – تخصص علوم قانونية –، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2015– 2016، ص 111.**

*** معافي أحلام، مدى نجاعة البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون المنازعات ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة جيلالي ليابس 19 مارس 1962 ، سيدي بلعباس، 2017–2018 ،ص 62.**

أما بالنسبة للمذكرات المحررة باللغة الفرنسية فيعتمد فيها على نفس الطريقة ، وفي حالة إذا تم استعمال متعدد للمذكرات والرسائل فإنه يتبع نفس الطريقة في التهميش والتي سبق توضيحها عند الاستعمال المتعدد للكتب أو المقالات.

**4/ توثيق النصوص القانونية:**

إن الباحث في المجال القانوني يعتمد في بحثه على نصوص قانونية متعددة فلا يكاد يخلو أي بحث قانوني من نص قانوني بمختلف درجاته في العلوم القانونية ويتم تهميش النص القانوني على النحو التالي:

رقم المادة، طبيعة النص القانوني ورقمه، الوثيقة العامة التي احتوت النص، السنة، العدد، التاريخ[1] .

إلا أنه وفيما يخص ترقيم الصفحات فهناك من يقوم بذكر رقم الصفحة وهناك من يستغني عن ذكرها على أساس أن ذكر رقم المادة أو المواد يغني عن ذكر رقم الصفحة، ونحن نميل إلى عدم ذكر رقم الصفحة كون أن القارئ أو الباحث بمعرفة رقم المادة يرجع إليها مباشرة وبكل سهولة دون الخوض في البحث في رقم الصفحة.

**مثال:**

**أ- المادة 226 من قانون رقم 18- 11 المؤرخ في 02 يوليو 2018، يتعلق بالصحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 46، 29 يوليو 2018.**

**ب- المادة 05 من قانون 18- 14 المؤرخ في 29 يوليو 2018، يعدل ويتمم الأمر رقم 71-28 المؤرخ في 22 أبريل 1971، والمتضمن قانون القضاء العسكري ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، أول غشت 2018.**

**ج- المادة 159 من المرسوم الرئاسي رقم 15- 247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015، يتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 20 سبتمبر 2015.**

**5/ توثيق الأحكام والقرارات القضائية:**

يتم توثيق الأحكام والقرارات القضائية على النحو التالي:

اسم ودرجة المحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار، رقم الملف أو الجدول، رقم الفهرس، تاريخ صدور الحكم أو القرار، وهذا في حالة توفر الحكم أو القرار في يدي الباحث أو الطالب .

أما إذا تم أخذ الحكم أو القرار من مصدر معين فيجب ذكر جميع المعلومات السابقة مع إضافة المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار ورقم الصفحة.

[1] خلاف وردة ، المرجع السابق ، ص 67

**مثال:**

**أ- حكم محكمة بوفاريك، قسم الجنح، رقم الجدول 06087/18، رقم الفهرس، 01138/19، تاريخ الحكم 2019/02/19.**

**ب- قرار مجلس قضاء سيدي بلعباس، الغرفة الجزائية، رقم الملف 02533/06، رقم الفهرس 4342/06، تاريخ القرار 2006/06/20.**

**ج- المحكمة العليا، الغرفة الاجتماعية، قرار رقم 157533 بتاريخ 1997/12/09، قضية (ب ع )ضد:(مدير مؤسسة إ.أ.ج)، المجلة القضائية، العدد الثاني، 1997، ص 114.**

## 6/ توثيق المطبوعات:

يتم توثيق المطبوعات على النحو التالي:

لقب واسم المحاضر، عنوان المحاضرة، اسم المقياس مع تحديد المستوى الدراسي، تحديد نوع التخصص، اسم الكلية والجامعة، السنة الجامعية، رقم الصفحة.

**مثال:**

**أ- نزار كريمة، محاضرات الإثبات في المواد المدنية، السنة الرابعة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس،2016-2017، ص25.**

**ب- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، لطلبة السنة الثانية حقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2017-2018، ص 15.**

## 7/ توثيق الدراسات غير المنشورة :

قد يجد الطالب نفسه مضطرا عند إعداد بحثه بالاعتماد على دراسات وبحوث غير منشورة، ففي هذا الوضع يتم التهميش والتوثيق على النحو التالي:

لقب واسم الباحث، عنوان البحث بين مزدوجتين «...»، وضع قوسين يشير بينهما بحث غير منشور حسب نوعه، اسم الكلية،اسم الجامعة، السنة ، رقم الصفحة.

**مثال:**

**أحمد طري حافظ، « ظاهرة الاغتراب لدى طلاب الجامعة »، ( رسالة دكتوراه غير منشورة ) ، كليةالآداب، جامعة عين شمس، 1980، ص205** [1].

## 8/ توثيق المراجع الدينية :

إذا اعتمد الطالب في بحثه على مراجع دينية سواءا كان القرآن الكريم أو الكتب المقدسة فإنه يتم التهميش على النحو التالي:

أ/ **بالنسبة للقرآن الكريم** : فيكتفي بذكر اسم السورة ورقم الآية مثل: سورة البقرة، الآية 115.

ب/ **بالنسبة للكتب المقدسة** : ونظرا لتعدد تراجمها ونسبتها فإنه تهمش على النحو التالي:

الترجمة المعينة المنسوبة إلى صاحبها، الآية أو السّفر ، عدد الطبعة.

وما هو الغني عن التذكير أن القرآن الكريم يجب أن يتقدم على سائر الكتب في قائمة المصادر والمراجع وبصرف النظر عن الترتيب الهجائي أو الموضوعي الذي سوف يتم توضيحه لاحقا .

## 9/ توثيق اقتباس من ندوة أو مؤتمر:

يتم تهميش هذا الاقتباس على النحو التالي:

اسم ولقب المؤلف، عنوان البحث في مزدوجتين، اسم الندوة أو المؤتمر، اسم الجهة المنظمة للندوة أو المؤتمر، تاريخ الندوة أو المؤتمر، إسم المدينة والبلد الذي عقدت فيه الندوة أو المؤتمر رقم الصفحة أو الصفحات في البحث .

**مثال: السيد حافظ الأسود، « أثر الرفاهية المادية في الأنماط السلوكية للشباب بمجتمع الإمارات »، ندوة واقع الشباب في الإمارات، جمعية الاجتماعيين ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة، 18 أبريل 1996، ص17** [2] .

## 10/ توثيق المقابلات :

يتم الإشارة في أول السطر إلى كلمة مقابلة مع ذكر اسم ولقب الشخص الذي جرت معه المقابلة ، وظيفة الشخص ومنصبه، الإشارة إلى مكان الذي تمت فيه المقابلة، تاريخ وساعة إجراء المقابلة.

---

[1] مدحت أبو النصر ، المرجع السابق ، ص. 257

[2] مدحت أبو النصر ، المرجع السابق ، ص. 256

**11/ توثيق الجرائد :**

يتم ذكر اسم الجريدة، طبيعة الجريدة (يومية أو أسبوعية)، العدد، التاريخ، الصفحة .

**12/ توثيق الوثائق الإلكترونية:**

أصبحت الوثائق الإلكترونية أكثر انتشارا واستعمالا بين الطلبة عند إعداد أي بحث نظرا لتوفرها وسرعة الإطلاع عليها وهذه الأخيرة يتم توثيقها كمايلي :

الاسم الكامل للباحث، عنوان الموضوع، تاريخ النشر، تاريخ وساعة الإطلاع على المعلومة، عنوان الموقع الإلكتروني.

**مثال: رضا فضيل، جريمة تعريض الغير للخطر، 2012/03/11، تم الإطلاع عليها 2015/04/20، على الساعة 14:00 على موقع** www.redafodhil.blogopot.com

**ب/ وظيفة الهامش في البحث العلمي:**

إن الهوامش جزء لا يتجزأ من البحوث والدراسات الحديثة وتعبر على مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية وهذه الهوامش يراد بها بيان المصادر التي استخدمها الباحث، فهي مستنداته في الدراسة، فهو يقدمها للقارئ و كأنما يقدم أدلته وبراهينه على ما يسوق من أفكار واضعا تحت بصره جميع مصادره ليراجعه فيها إن شاء، وكل ما اتخذه حجة ودليل على كلامه، وعادة عندما يذكر المصدر يذكر صفحته بكل دقة [1]، وهذا حتى يتمكن القارئ من الرجوع إليها مباشرة في حالة إذا ما توفر بين يديه نفس المصدر أو المرجع.

إلا أن هناك مشكلة منهجية خطيرة ، وهي أن يجد الباحث أو الطالب في بحث سبق له الإشارة إلى مصدر ، فيأخذ هذا المصدر عنه، ورقم صفحته ويدونه في بحثه على أنه مصدر أو مرجع متوفر لديه و من غير الإطلاع عليه أو مراجعته له،وقد يكون الباحث قد أخطأ في ذكره من غير قصد، أو أخطأ في ترقيم الصفحة.

والخطأ الفادح في نقل الآيات القرآنية بالخطأ في كتابتها أو في ترقيمها، فيتم نقلها كما هي من المصدر دون الرجوع إلى المصحف الشريف، فنكون أمام مشكلة خطيرة في البحث العلمي ومدى صدق وأمانة صاحب البحث أو الطالب.

**3- ترتيب قائمة المراجع والمصادر:** من خلال قائمة المصادر والمراجع تنعكس مدى جدية الباحث وتعمقه في البحث المقترح، ومدى اعتماده على المصادر والبيانات الحديثة[2] ، إلا أنه في البداية يجب على الباحث يراعي الفصل بين المصادر والمراجع ، ثم يقوم بتقسم هذه الأخيرة إلى قسمين رئيسين وهما:

---

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. 66

[2] مريد يوسف الكلاب ، المرجع السابق ، ص،ص . 128 ، 129

* **الأولى : المراجع باللغة العربية**

* **الثانية : المراجع باللغة الفرنسية**

المراجع باللغة العربية إلى:

**المراجع العامة ، المراجع المتخصصة ، الرسائل و المذكرات ، المقالات ، النصوص التشريعية والتنظيمية ، المراجع الإلكترونية (الانترنت)، الوثائق**

أما بالنسبة للغة الفرنسية فهي:

**– Les ouvrages généraux**

**– Les ouvrages spéciaux**

**– Les thèses et les mémoires**

**– Les articles**

**– les testes juridiques**

**– Les documents**

**– Les références internet**

## 4– بالنسبة للنصوص القانونية :

يتم ترتيب القوانين في قائمة المراجع والمصادر حسب تدرج القوانين في الهرم القانوني من ناحية، وإذا كانت القوانين المعتمد عليها في البحث في نفس الدرجة من حيث الترتيب الهرمي، فترتب حسب تاريخ إصدارها من القديم إلى الجديد.

## 5– بالنسبة للمراجع:

إن ترتيب المراجع بمختلف أنواعها سواءا كانت عامة أو متخصصة في قائمة المصادر والمراجع يكون طبقا لأحد المعايير التالية:

**أ/ – معيار القيمة العلمية للمرجع:**

يؤسس هذا المعيار بالنظر إلى القيمة العلمية للمرجع، فبعض أضف حجة علمية يقتاد بها ، و بعضها الآخر أقل من ذلك، وهكذا تتنازل المراجع حسب قيمتها العلمية.

إلا أن هذا المعيار يصعب تطبيقه، فالباحث ينصب نفسه حكما يقرر ما هو جيد وما هو رديء ، وهذا لا يليق ، فقد يكون المرجع قليل الأهمية في نظره، ولكنه في بحوث أخرى، ولدى باحثين آخرين كبير الأهمية ، كما أن هذا المعيار يعجز عن ترتيب المراجع التي تعتبر في نظر الباحث متساوية من حيث القيمة العلمية، لهذا من الأفضل ترك هذا المعيار[1].

**ب/– معيار سنة النشر :**

وهو أنه يتم ترتيب المراجع بالاعتماد على سنة نشرها من الأقدم إلى الحديث، وهو طريقة سهلة لا يصعب تطبيقها

وبسيطة مقارنة بالطريقة السابقة كون الترتيب يكون حسب التسلسل الزمني .

إلا أن هذا المعيار يعاب عليه أن هناك بعض المراجع لا تحتوي على سنة النشر ضمن بياناتها، كما أن هناك بعض المراجع تحمل نفس سنة النشر فكيف يتم ترتيبها؟ ومن الأحسن ترك هذا المعيار.

**ج/– معيار الحروف الأبجدية و الهجائية:**

وطبقا لهذا المعيار فإنه يتم ترتيب المراجع بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف، وترتب ترتيبا أبجديا عن النحو التالي: **أ، ب، ج.....الخ** أو هجائيا على النحو التالي:**أ، ب، ت، ث .....الخ.**

وفي اللغات غير العربية يبدأ اسم المؤلف باسم العائلة وتتبع الدراسات العربية ذلك ، أما في كثير من الدراسات الأخرى كالأبحاث القانونية فإن كتابة المراجع تبدأ بالاسم الأول للمؤلف وهو الأقرب إلى اللغة العربية[2] .

وإذا كانت ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف، فإنه ينظر إلى الحرف الثاني، وإذا كان الحرف الثاني نفسه أيضا ينظر إلى الحرف الثالث...الخ. حتى يصل الباحث في الأخير إلى ترتيب كل المراجع ترتيبا أبجديا أو هجائيا[3] .

وهذه الطريقة أكثر اتصالا ونجاحا في ترتيب المراجع، وتشمل كل المراجع بمختلف أنواعها ، وبمختلف اللغات المحررة بها .

---

[1] رشيد شميشم المرجع السابق ص.122.

[2] جابر جاد نصار، كيفية إعداد البحث القانوني ، تجميع المعلومات والبيانات وتدوينها كتابة البحث و إخراجه ، ط.2006 ، ب.ذ .د.ن ، ص. 111

[3] رشيد شميشم المرجع السابق ص. 123

**3– بالنسبة للأحكام والقرارات القضائية:**

في حالة ما اعتمد الباحث عند إعداد بحثه على أحكام وقرارات قضائية، فإنه يتم ترتيبها طبقا لمعيارين أولهما الدرجة التي أصدرت الحكم فيكون المعيار من أعلى درجة إلى أدنى درجة مثل قرارات المحكمة العليا، ثم قرارات المجلس، ثم أحكام المحكمة الابتدائية ، وثانيهما أنه يتم ترتيبها على مستوى نفس الدرجة بحسب تواريخ صدورها.

**ثالثا: مراعاة العلامات الترقيمية وضوابط استعمالها:**

علامات الترقيم هي رموز اصطلاحية تعرفها اللغة العربية والعديد من اللغات المختلفة، وتساعد في ضبط العبارة أو الكلمة وتيسير إدراك المعنى، وفهم المقصود منها وترجمة ما يعتري الباحث من مشاعر وانفعال ونقله إلى القارئ[1] .

ولغتنا العربية غنية بهذه العلامات ويتعين على الباحث أن يلتزم بالضوابط الخاصة بعلامات الترقيم.

وفيما يلي عرض لعلامات الترقيم ومواضع كل منها:

**1/ النقطة (.)**: وتستعمل في الحالات التالية:

- في نهاية الجملة التامة المعنى.
- عند انقضاء الكلام وقبل استئناف كلام جديد .
- لا توضع بعد العنوان سواءا كان رئيسيا أو فرعيا[2] .

**2/ النقطتان العموديتان أو الرأسيتان (:)** : ولها عدة مواضع :

- وتوضع بين الشيء وأقسامه وأنواعه.
- قبل الأمثلة التي توضح القاعدة.
- عند الشرح أو التفسير[3] .
- عند تعداد سلسلة من الأسماء.
- من جملة القول وجملة المقول.

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية لأعداد البحوث العلمية ، ط.1 ، ب،ذ،س،ن ، ب،ذ،د،ن ، ص . 151

[2] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص . 83

[3] حسن حسين البراوي مبادئ البحث القانوني ج.1 ، ط.2001 ، دار النهضة العربية ، القاهرة مصر ، ص. 95

**3/ النقاط الأفقية (....)** : ولها عدة استخدامات:

-عند الحذف من كلام مقتبس حرفيا، وبما لا يتجاوز السطر، وتوضع ثلاث نقاط **هكذا** (...)

-عند الحذف من كلام مقتبس حرفيا وبما يتجاوز السطر، ويوضع سطر كامل من النقاط الأفقية (.....) [1] .

**4/ الفاصلة (،) : وهي نوعين :**

**أ- فاصلة عادية (،)** : ومواضعها كالآتي :

- عند وصل الكلام بعضه ببعض.
- بين أنواع الشيء وأقسامه.
- بين جملة الشرط وجوابه.
- بعد لفظ المنادى.
- بين القسم وجواب القسم[2] .
- بعد (نعم) و(لا) جوابا لسؤال تتبعه الجملة.
- بعد أرقام السنة حين يبتدئ بها في الجملة، أو بعد الشهر واليوم.
- بين اسم المؤلف، عنوان الكتاب، ومعلومات النشر أثناء تدوين المصادر في الهوامش.

**ب-فاصلة منقوطة (؛):**

ينذر استعمالها في اللغة العربية لئلا تكثر الرموز المنقوطة إلى جانب الأحرف المنقوطة لكنها تستعمل في المواضع التالية:

- لتفصل بين أجزاء الجملة الواحدة المتشابهة بعضها ببعض.
- لتدوين المصادر في الهوامش حيث يعتمد المؤلف للفكرة الواحدة، غير مصدر واحد.
- توضع قبل التعليل وبيان السبب.
- بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل الرسمية[3] .

---

[1] أحمد عبد الكريم سلامة المرجع السابق ، ص. 152

[2] جابر جاد نصار ، المرجع السابق ، ص ،ص . 82 ، 83

[3] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. 84

**5/ علامة الاستفهام (؟) :**

- موضعها في نهاية الجملة الاستفهامية.
- بين قوسين للدلالة على شك في رقم أو كلمة (؟).

**6/ علامة التعجب (!) :**

- توضع في نهاية الجملة وهي تدل على التعجب أو الحزن أو الفرح، أو التآسي.
- كما توضع بعد الجمل المبتدئة ب "ما " التعجبية .

**7/ الشرطة أو الوصلة:** وهي أنواع

أ* **الشرطة الأفقية (–):** ولها عدة مواضع:

– بين رقمين للدلالة على أنهما يشملان ما بينهما **مثل: (5 – 9).**

– عند ذكر الأمثلة بدل الأرقام.

– بين العدد والمعدود إذا كان في أول السطر **مثل (3– ...).**

– عند المحاورة بين اثنين إذا استغنى عن تكرار اسمهما[1] .

– في الكلمة المركبة من جزأين.

ب* **الشرطة المائلة (/):**

تدل على علاقة التناسب بين ما قبل الشرطة المائلة وبعدها.

ج* **الشرطتان (– –):**

توضع بين الجمل الاعتراضية

**8/ القوسين ( )** : يجري إستعمالهما في المواضع التالية:

– يوضع بينهما معاني العبارات والجمل التي يراد توضيحها.

– يوضعان حول الأرقام، وقعت في النص أم في الهامش دلالة على المصدر المعتمد.

[1] أحمد عبد الكريم سلامة ، المرجع السابق ، ص. 153

- حول الأرقام الواردة في جمل النص.
- حول إشارة استفهام بعد خبر، أو كلمة، أو سنة دلالة على الشك فيه.
- حول الأسماء الأجنبية الواردة في سياق النص على أن تكون بأحرفها الأجنبية[1] .

**9/ الشولتان أو المزدوجتان ( " " )** : تدونان:

- حول الاقتباس الحرفي من كلام الغير والموضوعة في ثنايا كلام الناقل لتمييز كلام الغير عن كلام الناقل.
- حول عنوان الكتب لتوضيحها وإظهارها، أو حول المقالات[2] .

**10/ القوسان المركنان أو المعتكفان [ ]** :

يضع الباحث بينهما التعليقات والإيضاحات، التي يدخلها على النصوص المقتبسة من الغير.

تلك كانت علامات الترقيم وضوابط استعمالها، ويبقى ضرورة أن يحيط الباحث عند كتابة بحث القواعد الأساسية للغة العربية، فلابد من سلامة قواعد اللغة والإملاء من العيوب الجسيمة التي تلحق كثيرا من الأبحاث على الرغم من بساطة هذه القواعد وسهولة الالتزام بها.

فالأخطاء في القواعد والأخطاء الإملائية تشوه المعنى وتقلل من قيمة البحث وجدواه، لاسيما الأخطاء البسيطة كالفاعل والمفعول به وحروف الجر. ولذلك على الباحث أن يراجع اللغة باستمرار ويطبقها دائما حتى لا ينساها[3] .

## رابعا: صياغة البحث وهيكله النهائي:

يقصد بصياغة البحث وهيكله النهائي هو كتابة البحث بصورة نهائية وبأسلوب ذاتي وتعبير شخصي، وذلك بعد استيعاب المادة المجموعة وفهمها جيدا ، مع مراعاة قواعد وإجراءات صياغة البحث، فالباحث يهدف في بحثه إلى نقل حقائق ومعلومات وآراء إلى مجال التطبيق ، والكلمة المكتوبة وسيلة لذلك، ومن تم كانت الكتابة مفتاح البحث وفيها تكمن قوته الحيوية[4] .

وهكذا فالباحث ينظم بحثه على شكل معين وضمن أجزاء تتكامل فيما بينها وهذه الأخيرة تتمثل في :

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص. 114

[2] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. 86

[3] جابر جاد نصار ، المرجع السابق ، ص،ص. 84 ، 85

[4] مريد يوسف الكلاب المرجع السابق ، ص.146

الصفحات التمهيدية ، المقدمة، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المصادر والمراجع و الفهرس.

## 1/ – الصفحات التمهيدية:

وهذه الصفحات تشتمل على:

### أ/ صفحة العنوان:

هي الصفحة الأولى من البحث أو الرسالة وتشمل على:

- إسم الجامعة والكلية والقسم
- عنوان البحث بخط كبير الحجم
- الغرض من إعداد البحث هل هو لنيل درجة الدكتوراه، أم الماستر، أم الماجستير سابقا مثلا .
- التخصص
- اسم الباحث
- اسم الأستاذ المشرف
- أعضاء لجنة المناقشة ودرجاتهم العلمية
- السنة الجامعية

وفيما يلي نموذج لذلك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة جيلالي ليابس

. سيدي بلعباس .

كلية الحقوق والعلوم السياسية

(19مارس1962)

| عنوان المذكرة أو الأطروحة |
|---|

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص علوم قانونية

تحت إشراف : أ/د

إعداد الطالب :

أعضاء لجنة المناقشة

د/..... الرتبة العلمية .....الجامعة المنتمي إليها ..... رئيسا

د/..... الرتبة العلمية .....الجامعة المنتمي إليها ..... مشرفا مقررا

د/..... الرتبة العلمية ..... الجامعة المنتمي إليها ..... مناقشا

د/..... الرتبة العلمية ..... الجامعة المنتمي إليها ..... مناقشا

السنة الجامعية : 2021/2020

**ب/ صفحة الإهداء:**

قبل هذه الصفحة هناك صفحة البسملة التي تسبقها .

الإهداء تخصص له صفحة مستقلة، فجرت العادة أن يقدم الباحث إهداء بحثه إلى بعض الأشخاص تقديرا واعتزازا، وأحب الناس إليه. إلا أنه لا يجوز إهداء البحث إلى من يشترك في تحكيمه أو مناقشته، فيكون الإهداء لذوي القربى كالوالدين، الزوجة، الأبناء...[1].

**ج/ صفحة الشكر والتقدير :**

وهي الصفحة التي تلي صفحة الإهداء، يتوجه فيها الباحث بشكر مناسب للأستاذ الذي أشرف على البحث وبدون تملق ورياء، وكذلك يتوجه بالشكر إلى أعضاء اللجنة الذين قبلوا مناقشة البحث وإبداء الملاحظات والتوجيهات حول الرسالة.

كما يتوجه بالشكر إلى أفراد معينين بأسمائهم أو بصفاتهم الذين أعانوه في إعداد البحث، إما بتسهيل الصعوبات أو مد يد العون إما بالنصح و التوجيه، أو بمساعدته في جمع المادة العلمية.

**د/ قائمة المختصرات :**

وهي الصفحة التي تلي صفحة الشكر والتقدير، وهي تحتوي على بعض الرموز المتكونة من حروف سواءا محررة باللغة العربية أو باللغة الفرنسية ، التي يستعملها الباحث عند تحرير بحثه لإختزال بعض المصطلحات والعبارات.

**مثل:**

* **باللغة العربية : - ق.م.ج: القانون المدني الجزائري.**
- **ق.م.ف: القانون المدني الفرنسي.**
- **ج . ر: الجريدة الرسمية.**
- **ق . ع . ج: قانون العقوبات الجزائري.**
- **ص : صفحة.**
- **ج: جزء.**
- **ب . ذ .د .ن : بدون ذكر دار النشر.**

[1] جابر جاد نصار ، المرجع السابق ، ص. 109

- ب . ذ. س . ن: بدون ذكر سنة النشر.

* باللغة الفرنسية :

- P : Page
- C . E : Conseil D'Ėtat
- Art : Article
- C .Cass : Cour de Cassation

## 2/ المقدمة :

تثبت المقدمة في أول البحث، وترقم صفحاتها عادة بالحروف الأبجدية ( أ ، ب ، ج ...)، ويجب أن تحتوي المقدمة على الأغراض والأفكار التالية:

- تحديد الموضوع تحديدا زمنيا بشكل موضوعي ومنطقي.
- أسباب اختيار الموضوع.
- أهداف دراسة الموضوع.
- أهمية الموضوع.
- تحديد مشكلة البحث أو الإشكالية.
- المنهج المعتمد في الدراسة.
- تحديد مخطط البحث بذكر التقسيمات الرئيسية لموضوع البحث( أبواب وفصول) بحيث يظهر الباحث الترابط بين أجزاء البحث، وعلاقة الفصل بما قبله وبما يليه، مع بيان مسوغات هذا المخطط

## 3/ صلب الموضوع:

وهو ما يعرف بالمتن، أو محتوى الرسالة والبحث، ويقصد به صفحات الرسالة أو البحث التي تبسط عليها المادة العلمية التي يحتويها وهي إما ترد في المتن أو في الهامش[1]، وصلب الموضوع يبدأ من الباب أو الفصل حسب التقسيم المعتمد في البحث وينتهي إلى غاية الخاتمة.

[1] جابر جاد نصار ، المرجع السابق ، ص. 109

إذا كان البحث مقسم إلى أبوب، تخصص في البداية كل باب ورقة عازلة، لا ترقم ولكنها تحسب ضمن تسلسل أرقام الصفحات، كما تخصص في بداية كل فصل ورقة عازلة أيضا ، والورقة العازلة لا يكتب فيها سوى عنوان الفصل، ويعاد كتابته في بداية الصفحة الموالية[1].

غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه يجب الفصل بين المتن والهامش بخط أفقي، ويكتب الهامش بخط أقل حجما من الخط الذي يكتب به المتن.

## 4/ الخاتمـة:

وهي تمثل الجزء الأخير في البحث أو الرسالة، وفيها يبلور الباحث دراسته بلورة مركزة منتقاة من الدراسة التفصيلية لمشكلة بحثه، وكما سبق الإشارة إليه فإنها تحتوي على مجموعة من النتائج المتوصل إليها والتوضيحات والمقترحات الممكنة التنفيذ لحل هذه المشكلة أو استكمال جوانبها.

## 5 / الملاحق:

قد يرى الباحث أن يلحق بحثه بمجموعة من الملاحق التي تتضمن نصوصا وبيانات ذات صلة وثيقة ببحثه ، ويجب على القارئ أن يحيط بها لكي يستطيع الاستفادة من موضوع البحث.

وللتذكير وكما سبق التنويه في المحاضرات السابقة يشترط أن تكون هذه الملاحق عزيزة المنال على القارئ، بمعنى لا يستطيع الوصول إليها بسهولة.

## 6 / قائمة المصادر المراجع:

لقد تم التطرق إلى قائمة المصادر والمراجع في المحاضرة السابقة وذلك من حيث ترتيبها ومكوناتها فلا داعي إلى التكرار.

## 7/ الفهرس(المسرد):

إن استخدام الفهارس الفنية الملحقة بالمادة العلمية سواءا كانت بحثا، أو رسالة أو أطروحة، أو كتابا هي ابتكار في الغرب بعد اكتشاف الطباعة، وكذلك استخدام الهوامش الحديثة .

فالدراسة العلمية الجادة يشترط فيها أن تلحق بفهارس مناسبة لها، فهي مفاتيح تساعد القارئ بالعودة إلى ما يريده في متن الرسالة بأسرع وقت وبأقل مجهود، فهي دليل مباشر على قدرة الباحث في تنظيم البحث وتطبيق مقتضيات المنهجية العلمية الرصينة، وتدخل ضمن القضايا الفنية في تقويم البحث العلمي[2].

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص. 118

[2] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص. 106

يوضع الفهرس في نهاية الرسالة حسب النظام الفرنسي، أو في أولها حسب النظام الأنجلوسكسوني، وهو يشتمل على أبواب ، فصول، مباحث، مطالب، فروع، وبنود، تقابلها رقم صفحاتها.

## المحور الرابع : منهجية تحليل نص قانوني

كما نعلم فإن النص القانوني هو الجهد المنظم والمنسق الذي ينهض به الباحث القانوني ، يهدف من خلاله إلى حل مشكلة قانونية معينة، أو إيجاد تغير لوضع قانوني قائم، أو تأصيل للنظريات القانونية المختلفة.[1]

وإن أي دراسة علمية لأي موضوع قانوني، لابد أن يكون بآلية معينة وفق منهج علمي دقيق وتبعا لغاية معينة، تهدف إلى توضيح بعض التساؤلات التي تظهر أمام الباحث القانوني أو رجال القانون، سواءا كان طالبا بكلية الحقوق،أو محاميا، أو قاضيا.

ومن أهم الدراسات التي يعالجها رجال القانون هي تلك التي تتعلق بدراسة قاعدة قانونية أو ما يعرف بالتعليق على النص القانوني.

فقط تجدر الإشارة إلى أن هناك استعمال للفظين في هذا المجال وهما التحليل والتعليق، فقد يقال تحليل نص قانوني، أو التعليق على نص قانوني، وإن كان في الحقيقة هناك اختلاف في الكلمتين.

فالتحليل والذي يقابله باللغة الفرنسية مصطلح (**Analyse**) يقصد به دراسة مفصلة لشيء معين حتى يمكن استيعابه.

أما التعليق والذي يقابله باللغة الفرنسية مصطلح (**Commentaire**) ويقصد به فحص انتقادي لمضمون وشكل النص.

وكخلاصة لما سبق ذكره فإن دراسة نص قانوني هي عملية تحليل وتعليق عليه والتي تقوم على منهجية معينة مبنية متمثلة في :

1- التحليل الشكلي للنص القانوني.

2- التحليل الموضوعي للنص القانوني وقواعده.

3- وضع خطة للتعليق.

### أولا: التحليل الشكلي للنص القانوني:

وهو النظرة الأولية، ويقصد به قراءة النص من الخارج، وجمع كل المعلومات التي تعد أساسية، أي دراسة النص القانوني من حيث شكله فقط، وفي هذه المرحلة يقوم الطالب أو الباحث القانوني باستخراج العناصر التالية:

[1] خليل فكتور تادرس ، إيهاب عباس الفراش، أصول البحث العلمي القانوني ، ب.ذ.س.ن، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، ص.13

## 1 - هوية النص القانوني:

وهو أن يحدد انتماء النص القانوني محل التحليل، مثلا هل هو يندرج ضمن النصوص الدستورية أم في التشريع العادي؟ أم التشريع الفرعي؟ وتحديد موضعه ضمن ... القانون هل هو مثلا يندرج ضمن القانون المدني أو القانون التجاري، أم قانون العقوبات...الخ

وبعد ذلك يتم تحديد موضوع النص، هل يتعلق بتنظيم العلاقات بين الأفراد بمختلف أشكالها، أو جاء لتحديد إجراءات التقاضي أمام مختلف الجهات القضائية بمعنى وضع النص القانوني في إطاره الزماني والمكاني.

## 2- مرجعية النص القانوني:

يقصد بمرجعية النص القانوني تلك الخلفية التي اعتمد عليها المشرع أثناء صياغته للنص،[1] بمعنى من أين استمد النص القانوني محل التحليل والتعليق .

فكما نعلم مثلا فإن نصوص قانون الأسرة الجزائري، المعدل والمتمم تعتبر مرجعتها مرجعية دينية مستمدة من الشريعة الإسلامية، وخصوصا المذهب المالكي الذي يعد المذهب الرسمي في الجزائر.[2]

كما نجد نصوص القانون المدني الجزائري ذات مرجعية فرنسية وهو قانون نابليون،وإن كان جل باقي التشريعات مستمدة من هذه المرجعية.

## 3- طبيعة النص القانوني:

وذلك من خلال التطرق أثناء التحليل إلى القانون الذي ينتمي إليه النص القانوني محل الدراسة ، إن كان يندرج ضمن نصوص القانون العام التي تتعلق بتحديد القواعد القانونية التي تحكم علاقة الأفراد مع شخص معنوي عام سواءا كانت الدولة أو الولاية أو البلدية أو المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية باعتبارها أصحاب السيادة، أو يندرج ضمن نصوص القانون الخاص الذي ينظم علاقة الأفراد فيما بينهم.

كما يجب الإشارة عند تحديد طبيعة النص القانوني هل هو قاعدة آمرة متعلقة بالنظام العام والآداب العامة ومن تم لا يمكن للأفراد الاتفاق على مخالفتها، أم أنها قاعدة مكملة يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفتها.

وكذلك لابد من الإشارة في هذا الجزء طبيعة القضايا التي يعالجها النص هل هي ذات طبيعة مدنية أو تجارية، أو تتعلق بشؤون الأسرة أو اجتماعية....الخ.

---

[1] إبراهيم غريب، أمين بوغل،ياسين العيوض،تحليل النص القانوني بين النظرية والتطبيق ، **alhoriyatmaroco.yoo7/com** ، 2020/09/05 ،20:21

[2] راجع المادة 222 من قانون الأسرة الجزائري المعدل والمتمم .

## 4- بنية النص القانوني:

في هذه المرحلة من التحليل والتعليق يتم تحليل النص من حيث:

### أ – البنية الطبوغرافية:

وهو ما يعرف بالبناء المطبعي، ويقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو على عدة فقرات. ويترتب عن ذلك عدة نتائج أساسية تستخدم في عملية معالجة النص خاصة في عملية وضع خطة البحث وكذلك استخراج الأفكار الأساسية والفرعية.

والغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة ، والغالب أيضا أن المشرع عندما يضع النص في فقرتين أو أكثر فإنه يعمد على وضع القاعدة في الفقرة الأولى، والاستثناءات وحدود هذه الاستثناءات فيمايلي من فقرات، قد تكون الفقرات المتعددة هي تعداد الشروط التي تفرضها الفقرة الأولى.

### ب – البنية اللغوية:

يدرس فيها الباحث القانوني أو الطالب الألفاظ المستخدمة في النص للحكم على مستوى ملاءمتها للسياق ومدى انسجامها معه،وأيضا مدى دلالتها اللغوية ، لأن اللغة القانونية هي لغة متخصصة ، ولهذا يجب الوقوف عند استعمال المصطلحات لأن هذه لأخيرة تؤدي معنى واحد ومحدد.

بالإضافة إلى تحديد الأسلوب من خلال دراسة المصطلحات المستخدمة، وغالبا ما يستخدم صاحب النص أكثر من أسلوب، وهنا يجب تحديد الصفة الغالبة لتحديد المعنى الذي أراد صاحب النص أن يوصله للقارئ .[1]

## ثانيا: التحليل الموضوعي للنص القانوني:

وهو تحليل مضمون النص القانوني أو محتواه ، فهدفه بيان القاعدة أو القواعد التي توجد في النص، علما أن القاعدة القانونية يمكن أن تستخرج من مادة قانونية واحدة، أو من عدة مواد ، كما أن المادة القانونية يمكن أن تتضمن قاعدة قانونية أو أكثر. [2]

وللقيام بهذا التحليل لابد من إتباع مايلي:

- تحديد عناصر التحليل الموضوعي للنص القانوني.
- قواعد التحليل الموضوعي للنص القانوني .
- تقويم النتائج العلمية المتوصل أليها في التحليل الموضوعي للنص القانوني .

---

[1] رشيد شميشم ، المرجع السابق ، ص.ص، 187 . 188

[2] صلاح الدين شروخ المرجع السابق ، ص. 188

**1/ تحديد عناصر التحليل الموضوعي للنص القانوني:** إن تحليل أي نص قانوني يتم عن طريق تفكيك الفرضيات التي يتضمنها، فإن كان النص يتضمن قاعدة قانونية واحدة فإن التحليل ينصب على هذه القاعدة، وذلك بتبيان فرضيات هذه القاعدة القانونية، أي الحالات المفترضة أو التي تشملها، والحكم الذي تقرره هذه القاعدة لتلك الفرضيات. ويتم ذلك عن طريق:

**أ/ فهم وتحديد القاعدة القانونية:**

لفهم وتحديد القاعدة القانونية لابد من تعدد القراءة للنص، مع دراسة وفهم أغلب الكلمات الواردة فيها.

فالقراءة الأولى تؤدي إلى تكوين فكرة أولية ورؤية شاملة عن النص القانوني، ثم يعيد الطالب أو الباحث القراءة مرة ثانية وفي هذه المرحلة تكون قراءته متأنية من خلال استخراج الجمل الرئيسية المكونة للنص القانوني، وتقسيمها بالفصل بينها والتسطير عليها كونها تشكل مفاتيح للكلمات المعبرة عن القاعدة القانونية.

فتتبلور لدى الطالب أو الباحث المكونات الأساسية للنص القانوني وروح النص نفسه وإلى من يرجى تحقيقه.

فيقوم الطالب أو الباحث باستخراج الفكرة العامة التي تمثل المعنى الإجمالي للنص القانوني، بحيث يبين موضوع المسألة القانونية المراد مناقشتها حتى لا يخرج الطالب عن الموضوع.

وبعد استخراج الفكرة العامة، يقوم الطالب بتقسيم النص إلى فقرات التي تتضمن الأفكار الأساسية، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة حتى يتسنى له وضع خطة لدراسته.

**ب/ تحديد الإشكالية :**

إن تحليل أي نص قانوني يؤدي إلى ظهور عدة تساؤلات يتعين الإجابة عليها ، من تم وجب على الطالب تحديد الإشكالية التي يتمحور حولها هذا النص ، وهي السؤال القانوني الذي يطرحه النص بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه ، وتستخرج عادة من المعنى الإجمالي للنص بتأكيد الفكرة التي جاء بها النص ، أو نفيها ، أو تقديرها ، أو البحث عن أفكار جديدة أغفلها النص.

**2- قواعد التحليل الموضوعي للنص القانوني :**

كما نعلم إن تحليل نص قانوني يهدف إلى ربط النص بالواقع التطبيقي ووضعه في البيئة القانونية الخاصة به، وللوصول إلى الهدف يجب على الطلب أن يراعي القواعد التالية :

**أ/ الوقوف على عبارات النص :**

أي نص قانوني يتكون من عبارات وألفاظ تحديد معناه ومبتغاة فهي صيغة النص المكونة من ألفاظه وجمله ، التي تدل على مدلوله والتي من خلالها يستطيع الطالب معرفة غاية المشرع وقصده من النص .

فمثلا نجد أن المشرع الجزائري في نص المادة 53 من قانون الأسرة يقضي : " يجوز للزوجة أن تطلب الطلاق للأسباب التالية ....."

فهنا يدل النص على الحالات المحصورة عن سبيل الحصر والتي لا يمكن الخروج عنها لمطالبة الزوجة بالتطليق ، فإذا لم تتوفر حالة من هذه الحالات يرفض طلبها أو ما جاء في نص المادة **333** من القانون المدني الذي يقضي أنه في غير المواد التجارية إذا كان التصرف يزيد عن 100.000 دج. لا يمكن إثباته إلا بالكتابة فقط ، ما يفيد أنه لا يمكن الإثبات بباقي الوسائل في هذه الحالة .

**ب/ الوقوف على إشارة النص :**

ونقصد معرفة ما يلمح به النص القانوني محل التحليل من معنى لم تصرح به عباراته، فإشارة النص هي دلالة اللفظ على معنى أو حكم غير مقصود من سياقه.

فالتحليل النص لا يقف عند حدود عباراته، بل لابد من استخراج كل ما يمكن أن يشير إليه النص ولو بصفة ضمنية، فلا بد من البحث في خبايا النص للوقوف على المعنى الحقيقي للنص وبالتالي التوصل إلى تحليل مستقيم.[1]

**ج/ – الوقوف على مقتضى النص :**

هو ما يدل عليه النص عن طريق المعنى الذي لا يستقيم الكلام إلا بتقديره ، وغالبا ما تكون كلمة أو حرفا يجب تقديره والوقوف عليه ،حتى يكون تحليل النص صحيحا .

**3– تقويم النتائج العلمية للنص القانوني :**

بعد أن يتم تحليل النص على النحو السابق الذكر ، ينتقل الطلب إلى تقويم النتيجة المتوصل إليها في تحليله

ويكون هذا التقويم طبقا للإجراءات التالية :

**أ/ إجراء مقارنة أولية :**

وذلك بين النص محل التحليل والتعليق وبين النصوص القانونية السابقة وخصوصا من حيث المبادئ ، وكذلك بينه وبين النصوص القانونية السائدة.

**ب/ انعكاس النص القانوني عن مقومات المجتمع :**

فأغلبية القواعد القانونية المعمول بها تهدف بشكل أو بآخر إلى تحقيق غايات معينة لمصلحة المجتمع بشكل هام في الحالات العادية ، فلابد أيضا من مقارنة انعكاس هذا النص على النواحي التي تعتبر من مقومات المجتمع و( العدل و الإنصاف واستقرار المعاملات .... )

[1] إبراهيم غريب ، أمين بوغلي ، ياسين العيوض ، المرجع السابق ، **alhoriyatmaroco.yoo7/com** .

**ج/ الفائدة العلمية من صدور هذا النص :**

فالنص الذي يصدر إما يكون معدلا لنصوص أخرى أو يكون نصا جديدا من حيث القاعدة التي يتضمنها .

فالفائدة العلمية من دراسة النص ترتكز في معرفة ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى نفس النتيجة المرجوة في ضوء القواعد القانونية القديمة أو السابقة ، أم أنه لم يكن بالإمكان التوصل إلى هذه النتيجة إلا بإصدار نص جديد ، عندها لابد على الطالب أن يظهر الجانب الجديد للنتيجة التي أتى بها النص ،[1] بمعنى أنه من خلال التقويم يقوم الطالب بدراسة نقدية للنص القانوني من خلال ذكر محاسن وعيوب النص.

**ثالثا : وضع خطة للتعليق**

بعد أن ينتهي الطالب من عملية التحليل والتعليق على النص القانوني محل الدراسة باتباع الخطوات السالفة الذكر ، ينتقل إلى مرحلة تحرير وكتابة هذا التحليل وفق خطة معينة منظمة حتى ترتب الأفكار في شكل منهجي يسمح بالإلمام بالنص القانوني على النحو التالي :

**1-المقدمة :**

وتشمل التعرف على النص بتحديد : موقعه ، ظروف صدوره .

**2- الموضوع:** ويشمل مايلي :

أ/ **تحليل النص** : من الناحية الشكلية والموضوعية

**ب/ نقد النص** : ذكر عيوب ومحاسن النص

**3- الخاتمة :**

توضع فيها النتائج المتحصل عليها ، بإيجاز منعا للتكرار والتي لها صلة بالإجابة عن الإشكالية

[1] عبود عبد الله العسكري ، المرجع السابق ، ص-ص، 139 – 141

## المحور الخامس : منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي

كما نعلم يكتسي موضوع التعليق على الأحكام والقرارات القضائية أهمية قصوى على مستوى الدراسات الأكاديمية من خلال ممارسة المكتسبات العلمية المعرفية التي حصلت من خلال المحاضرات و مطالعة المراجع .

وعلى المستوى العملي من خلال أنه فرصة لطلبة القانون والمحامين وفقه من إبداء رأيهم في العمل القضائي و الوقوف على الإختلالات التي قد تعتريه وطرح الحلول المناسبة .

وللوقوف على منهجية التعليق على الحكم أو القرار القضائي سوف نتعرض أولا إلى مفهومه ، وثانيا إلى خطوات ومراحل التعليق عليه .

### أولا : مفهوم الحكم أو القرار القضائي

#### 1/ تعريفه:

الحكم أو القرار القضائي[1] هو الإجراء القانوني الذي تنتهي بالخصومة المعروضة على القضاء ، بيد أن المشرع الجزائري لم يتعرض لتعريف الحكم أو القرار القضائي ، إلا أن الفقه عرفه بالمعنى العام أنه كل قرار يصدر في إطار إجراءات قانونية من طرف سلطة قضائية مشكلة تشكيلا قانونيا ، في خصومة رفعت أمامها سواءا كان قد فصل في الخصومة أو في جزء منها ، أو في مسألة متفرعة عنها .أما بمفهومه الضيق يقصد به ما تصدره المحاكم الإبتدائية وحدها من أحكام و أوامر .[2]

#### 2/ أهميته :

هو تعبيرا عن المنهج الفكري الذي تبناه القاضي ، بعد أن كيف الوقائع قانونا، وتحديد المشكلة المعروضة أمامه ، والقاعدة المناسبة لحلها ، وتطبيق هذه القاعدة العامة المجردة على حالة خاصة وملموسة لأجل استنتاج الحل الملائم .

#### 3/ مميزاته:

يتميز الحكم القضائي أو القرار القضائي بالخصائص التالية:

- ✓ يضع حد للنزاع القائم بين المتخاصمين وذلك بتأكيده على واقعة النزاع، وبيانه لها، وإبراز القاعدة القانونية المطبقة عليها.

---

[1] **الحكم Jugement** ، هو ما يصدر عن المحكمة كأول درجة في التقاضي ، **أما القرار** Arret فهو ما يصدر عن المجلس القضائي و المحكمة العليا .

[2] نبيل اسماعيل عمر ، الحكم القضائي ،دراسة لبعض الجوانب الفنية للحكم القضائي،ط.2007 ، دار الجامعة الجديدة مصر ،ص.07

- ✓ الأمر بوجوب الاحترام لما تم القضاء به، و باعتباره بمثابة النص القانوني وبضرورة تنفيذ ما جاء به من هنا يقال أن الحكم هو القانون في صيغته الحية .
- ✓ أن يكون صادر ع هيئة قضائية ، قائمة مستقلة بصفة شرعية وفي حدود إختصاصها القانوني .
- ✓ أن يصدر باللغة العربية طبقا لنص المادة 08 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية .[1]

## 4/ مكوناته :

باعتبار الحكم أو القرار القضائي عمل إجرائي ، فلا بد أن يتم في الشكل القانوني المحدد له حتى ينتج آثاره .

ومن تم فإن الحكم والقرار القضائي يتكون من الأجزاء التالية :

### ❖ الديباجة :

حددت البيانات الإلزامية الواجب تضمينها في الديباجة بموجب مواد قانون الإجراءات المدنية والإدارية وهي :

- ✓ عبارة الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، وعبارة باسم الشعب الجزائري ، وذلك تحت طائلة البطلان .
- ✓ الجهة القضائية المصدرة ، فبالنسبة للحكم يذكر المجلس القضائي ، المحكمة ، القسم المختص ، أما بالنسبة للقرار فيذكر المجلس القضائي ، والغرفة المختصة .
- ✓ رقم القضية ، رقم الفهرس ، تاريخ النطق بالحكم .
- ✓ ألقاب وأسماء وصفات القضاة الذي تداولوا في القضية .
- ✓ لقب وإسم ممثل النيابة العامة إذا كانت طرفا في الدعوى .
- ✓ لقب وإسم كاتب الضبط الذي حضر مع التشكيلة .
- ✓ ألقاب وأسماء الخصوم وموطن كل واحد منهم ، وفي حالة الشخص المعنوي لا بد من تحديد طبيعته وتسميته وممثله القانوني وكذا مقره .
- ✓ ألقاب وأسماء المحامين .

### ❖ بيان وقائع الدعوى :

وهو سرد الوقائع التي عرضها الأطراف و كانت محل نقاش من قبلهم من خلال مذكراتهم التبادلية ، وهي التي يتم على أساسها تحديد النزاع القضائي ، وهنا لا يجوز للقاضي التدخل بأي تغيير كونه محادي ، غير أنه تجدر الإشارة إلى أنه لا يتم تدوين كل ما تقدم به أطراف الخصومة من وقائع ، وإنما يتضمن الحكم في هذا الجزء الوقائع المنتجة في

---

[1] المادة 08 من ق.إ.م.إ فق 04 : " .....**تصدر الأحكام القضائية باللغة العربية ، تحت طائلة البطلان المثار تلقائيا من القاضي** ...."

النزاع ، وهي التي يترتب عليها أثر قانوني وتهم القاضي بالدرجة الأولى حتى يستطيع إصدار حكمه كون هذه الوقائع تكون التسبيب الواقعي لحكمه .

❖ **تسبيب الحكم** :

ويقصد به بيان الأسباب الواقعية والقانونية التي بني عليها الحكم ، ويقصد بالأسباب الواقعية للحكم ما يقوم عليه هذا الأخير من وقائع وأدلة ومستندات تثبت وجود الواقعة التي تمثل سبب الطلب الذي حكم به القاضي ، أما الأسباب القانونية فإنها نعني ما يستند إليه الحكم من قواعد ومبادئ قانونية تبرر ما إنتهى إليه في منطوقه.

ويطلق عليه كذلك تسمية **الحيثيات** Les Motifs وهي الأسباب الموضوعية والقانونية التي دفعت القاضي إلى إختيار الحل الوارد بالمنطوق دون غيره ، ولماذا أيد أو رفض طلبات الخصوم ، وتكون فقرات الأسباب هي الجزء الأهم في الحكم بالنسبة للقانوني ، كما تستغرق عادة أكبر جزء في الحكم أو القرار .[1]

❖ **منطوق الحكم أو القرار**

يعتبر أهم جزء من أجزاء الحكم أو القرار القضائي ، ويعرفه الفقه بأنه الحقيقة التي ينتهي إليها حكم المحكمة ، بشرط أن يكون مبنيا على أسباب صائغة ويتوافر فيه رباط منطقي بين الجزأين من الحكم .[2]

ويشترط في منطوق الحكم أو القرار أن يكون واضحا لا يشوبه أي غموض ، وأن يكون دقيقا ومختصرا .

**5/ تركيب الحكم أو القرار:**

إن فهم الحكم أو القرار ينبني على أولية تتمثل في الإحاطة بلغته القانونية من جهة و البناء الاستدلالي المنطقي للتعليل الذي يعرضه القاضي في أسباب الحكم أو القرار ، وتركيب الحكم أو القرار القضائي يتكون من جزأين هما : التركيب اللغوي ، والتركيب الاستدلالي .

✓ **التركيب اللغوي:**

تصاغ عادة الأحكام والقرارات القضائية في مقطع وحيد يتكون من جملة فعلية رئيسية مسبوقة بعدد من أشباه الجمل متعلقة بها مثل:**بعد الإطلاع .....بعد سماع .....لهذه الأسباب.**

**قررت المحكمة .....هذه هي الجملة الرئيسية .**

---

[1] علي مراح ، منهجية التفكير القانوني ( نظريا وعمليا) ، ط.4 .2010 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص.143

[2] حدادي رشيدة ، الطلبات العارضة والدعوى الفرعية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري ، ط.4. 215-2016 ، دار هومة ، الجزائر ، ص. 183

✓ **التركيب المنطقي الاستدلالي:**

إن القرارات والأحكام القضائية تثير قياسا معينا من الناحية المنطقية ، فالمقدمات المنطقية توضع ضمن أسباب الحكم بواسطة قاعدة قانونية عامة مجردة ، تأخذ مكان الحد الأكبر للقياس أو المقدمة الكبرى وتأخذ الواقعة الفعلية الخاصة التي تنطبق عليها شروط القاعدة العامة مكان الحد الأصغر قي القياس ( أو المقدمة الصغرى) وهكذا تكون الأسباب ( الوسط المشترك) بين القاعدة العامة و حالة واقعية خاصة ملموسة .[1]

**ثانيا : مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي**

قبل التطرق إلى مراحل التعليق على حكم أو قرار قضائي، لا بد مسبقا من تحديد ما المقصود بالتعليق على حكم أوقرار. فالمقصود بالتعليق على حكم أو قرار هو معالجة أي حكم أو قرار صادر عن هيئة قضائية ، إن في إطار القانون الخاص أم في إطار القانون العام ، سواء كان صادر من محكمة إبتدائية ، أو من المجلس القضائي باعتباره جهة استئناف أو من المحكمة العليا باعتبارها جهة نقض .

ومن ها وجه الاختلاف الأساسي بين التعليق على حكم أو قرار وبين معالجة نص قانوني وتحليله ، فمع أن الجامع بين المنهجين هو المعالجة بالنتيجة والتحليل ، إلا أن المحل الذي تقع عليه المعالجة والتحليل هو عمل قضائي في الحالة الأولى، وعمل تشريعي في الحالة الثانية .

والفرق واضح بين الوضعين ، ليس وحسب من حيث المصدر وإنما أيضا من حيث المضمون فالحكم أو القرار القضائي هو حل قانوني تعطيه المحكمة بالاستناد إلى قاعدة قانونية تعلنها والنص القانوني هو في حقيقته المصدر الأساسي لتلك القاعدة بل إنه القاعدة القانونية بحالتها المجردة .[2]

والتعليق على الحكم أو القرار القضائي عملية في غاية الأهمية بالنسبة لدارسي العلوم القانونية ، لما يحتله القضاء من مكانة في تطبيق النصوص القانونية .

وتتجلى مراحل التعليق فيمايلي :

**1/ مرحلة التحليل :**

ويطلق عليها المرحلة التحضيرية للتعليق على حكم أو قرار ، فقبل الشروع في التعليق يحسن بالمعلق أولا تحليل الحكم أو القرار الذي بين يديه ، ولا يتم ذلك إلا من خلال عرض الوقائع و الإجراءات والحجج ، والمشكل القانوني والحل المقترح والمقدم الذي أفصح عه الحكم أو القرار القضائي دون زيادة أو نقصان أو تعليق أو إبداء رأي ، فيعرض الأمر

---

[1] علي مراح ، المرجع السابق ص.ص ، 145 . 146

[2] عكاشة محمد عبد العال ، سامي بديع المنصور ، المنهجية القانونية ، ط.2007 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان ص.ص، 104 .105

بكل أمانة علمية ما وجد من معلومات في صلب القرار القضائي .[1] وخلال هذه المرحلة يقوم الباحث باتباع الخطوات التالية :

**أ- قراءة الحكم أو القرار :**

تكون القراءة الأولى للاطلاع دون تدوين أي ملاحظات ، ثم القراءة الثانية لمعرفة نوع الحكم ( كونه أول درجة ، أم استئناف ، أم نقض ) ، ومعرفة طبيعة النزاع ( مدني ، تجاري ، جنائي ....)

كما يجب على المعلق الانتباه للدفوع والطلبات الأصلية إضافة إلى الطلبات المقدمة طعنا في الحكم وبذلك يتضح للمعلق الأقسام الرئيسية للحكم أو القرار أي الديباجة ، الوقائع ، الأسباب ، المنطوق .

**ب – استخراج المسائل القانونية الموجودة في الحكم**

في هذه المرحلة يقوم المعلق بدراسة الحكم بهدف استخراج المسائل القانونية التي يثيرها ، عادة تتعدد طلبات الخصوم و أسانيدهم في ذلك وهي تشكل مطالبة قضائية متكاملة أثارها أحد الخصوم مستندا على قاعدة قانونية ، وترد عليه المحكمة في نفس الفقرة إما بالتأييد أو المعارضة مع ذكر أسانيد القبول أو الرفض .

ويتم تسجيل المعلومات كالآتي :

1- وصف الوقائع باختصار والإجراءات المتبعة

2- تحديد المشكل القانوني من ذلك

3- الوسائل القانونية التي استعملها الحكم ( نصوص تشريعية ، أو لائحية ، أو مبادئ العرف.....) الحالات ذكر ملخص للقواعد القانونية ذات العلاقة بالموضوع فضلا على التي استعمالها الحكم .[2]

**2/ مرحلة مناقشة الحكم أو القرار القضائي وتقييمه:**

الواقع أن هذه المرحلة تنطوي على شقين اثنين ينبغي على المعلق التطرق لهما الأول هو التحليل الشكلي و الإجرائي للحكم أو القرار القضائي ، والثاني هو تقييم هذا الحكم أو القرار القضائي .

**أ- تحليل الحكم أو القرار القضائي**

ويقصد بتحليل الحكم أو القرار هو أن يقوم المعلق بعرض الوقائع محل النزاع والإجراءات والحجج و الإشكال القانوني وتفسير عمل القضاة وصولا إلى الحل ، ويجدر بالمعلق أن يكون عرضه لمختلف الخطوات التي سبق الإشارة إليها موجزا

---

[1] جبيري ياسين ، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية و الإدارية ، ط.1. 2017 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ص. 233

[2] علي مراح ، المرجع السابق ، ص. 147

فيعرض ما له أهمية في النزاع وما لها تأثير في صدور الحكم أو القرار القضائي محل التحليل ،وعليه كذلك أن يتوخى الدقة لأن ما سوف يقوم به سوف يبنى عليه تحليله واستخلاصاته . لكن هنا لا يعطي أي تقييم للحكم أو القرار القضائي ولا يبدي أي وجهة نظر خاصة به حول هذا الحكم أو القرار القضائي .

بالإضافة إلى ذلك فعلق المعلق كذلك أن يبرز تكييف حدود نطاق الحكم أو القرار القضائي ومن ذلك من جهة طبيعة الحكم أو القرار ، ومن جهة حدود صدور هذا الحكم .

**ب – تقييم الحكم أو القرار القضائي :**

على المعلق عند الخوض في عملية تقييم الحكم أو القرار القضائي أن يتطرق لنقطتين اثنتين هما : **نقد الحكم ، وبلورة توجه الحكم .**

**1– نقد الحكم :**

وهنا يقوم المعلق بالدراسة النقدية للحكم أو القرار محل التعليق ، فيبين مدى صحة الحكم من عدمه من الناحية القانونية، وذلك إما بالإيجاب أو بالسلب ، ويوضح مدى التزام الجهة المصدرة للحكم أو القرار بالتطبيق السليم للقانون، من خلال إبراز مدى توفق المحكمة أو المجلس القضائي في استخلاص الوقائع الحاسمة في النزاع وصحة تكيفها القانوني ومن تم صحة تطبيق المحكمة أو المجلس للقانون على هذا النزاع .

وطبقا لما سلف ذكره فإن عملية التقييم سوف تنصب على الجزء المتعلق بالتسبيب من الحكم أو القرار القضائي ،ومن تم يتوصل المعلق إما إلى مدى صحة التسبيب ومن تم صحة المنطوق من عدمه .

**2 – بلورة توجه الحكم :**

ويقع هنا على عاتق المعلق أن يبين دور الحكم أو القرار القضائي في خلق أو بلورة أو تأكيد مبدأ قانوني ، فإذا كان التعليق وارد على حكم صادر عن محاكم الدرجة الأولى يبرز المعلق مساهمته في تطبيق القانون أو وضع مبدأ قانوني ، أو مدى إتباعه له إن كان سبق وضعه . وإن كان التعليق وارد على قرار صادر عن محكمة الاستئناف يبين المعلق كذلك مدى مساهمة المجلس في إرساء أو ترجيح أو نفي ذلك المبدأ القانوني. أما إذا كان التعليق وارد على قرار المحكمة العليا أو محكمة النقض يتأكد دور المعلق في إبراز اتجاه المحكمة العليا من حيث تكريس المبدأ القانوني أو فيه .وبالتالي يساهم المعلق في بلورة الاجتهاد القضائي في شأن المبادئ القانونية التي يرسيها القضاء حال توليه مهمة تطبيق القانون .[1]

**3 – مرحلة التحرير :**

[1] علي مراح ، المرجع السابق ، ص.ص، 151 ، 152

تقتضي هذه المرحلة وضع خطة لدراسة المسألة القانونية و الإجابة عن الإشكال القانوني الذي يطرحه الحكم أو القرار القضائي ثم مناقشتها . ويشترط في هذه الخطة :

_ أن تكون خطة مصممة في شكل مقدمة ، صلب الموضوع يحتوي على مباحث ومطالب ، وخاتمة .

_ أن تكون خطة تطبيقية ، أي تتعلق بالقضية و أطراف النزاع من خلال العاوين فعلى المعلق تجنب الخطة النظرية ، كما عليه تجنب الخطة المكونة من مبحث نظري ومبحث تطبيقي لأ هذه الخطة سوف تؤدي حتما إلى تكرار المعلومات.

_ أ تكون خطة دقيقة ، فمن الأحسن تجنب العاوين العامة .

_ أن تكون خطة متوازنة ومتسلسلة تسلسلا منطقيا بحيث تكون العناوين من حيث مضمونها متتابعة وفقا لتتابع وقائع القضية، فتظهر بذلك بداية القضية في بداية الخطة ، كما تنتهي القضية بنهاية الخطة .

_ أن توضع خطة تجيب على المشكل القانوني المطروح ، فإذا كان ممكنا أن يستخرج إشكاليتين قانونيتين ، فتعالج كل واحدة منهما في مبحث ، وهي الخطة المثالية في معالجة أغلب المسائل القانونية المطروحة من خلال الأحكام والقرارات القضائية . [1]

مثال توضيحي للخطوات :

## 1/ الوقائع :

### أ– مرحلة البداية :

– يجب سردها وفق التسلسل الزمني الآتي :

* المدعي : إدعاءاته من حيث الوقائع ، إدعاءاته القانونية .

* مدعى عليه : إدعاءاته من حيث الوقائع ، إدعاءاته القانونية .

* الحل المعطى من قبل المحكمة الابتدائية .

### ب– مرحلة الإستئناف :

* المستأنف

* المستأنف عليه

* سبب الإستئناف

[1] جبيري ياسين ، المرجع السابق ، ص.ص ، 246 . 247

* الحل المعطى من قبل المجلس القضائي .

**ج– مرحلة الطعن بالنقض :**

* مدعي في الطعن

* مدعى عليه في الطعن

* أوجه الطعن بالنقض

* الحل المعطى من قبل المحكمة العليا .

**2/ استخلاص النقطة القانونية :**

ـ ما هي ، بصورة مجردة ، النقطة أو المسألة القانونية التي يطرحها هذا القرار .

ـ ما هو الحل الملموس الذي أعطته المحكمة العليا لهذه المشكلة القانونية في القرار المعلق عليه .

ـ التعليق فيما بعد على هذا الحل المعطى وليس على المشكلة القانونية بوجه عام .

**3/ التعليق :**

**أ – دراسة موضوعية : حل الحل المعطى :**

1–موقف هذه الحل بالنسبة للنصوص القانونية: هل استند على نص قانوني ، هل هذا النص غامض أو واضح بأي اتجاه فسر إن كان غامضا .

2–موقف هذا الحل بالنسبة للفقه: ماهي الآراء الفقهية بالنسبة لهذه المسألة ، ما هو الرأي الذي اعتمده القرار .

3– موقف هذا الحل بالنسبة للاجتهاد: هل يتوافق مع الاجتهاد السابق، أم أنه يطوره،أو يشكل نقطة تحول بالنسبة له.

**ب_ تقييم القرار ( دراسة شخصية ) :**

ـ ما قيمة هذا الحل بالنسبة للقانون ، بالنسبة للاجتهاد ، بالنسبة للفقه .

ـ هل يعطي شيء جديد ، وهل هو قرار مبدئي أو قرار حالة .

ـ إلى أين يمكن أن يوصل في حالة اعتماده دوما .

ـ ما هي حسناته

ـ ما هي سلبياته

ـ التقييم الشخصي : هل هناك حل أفضل له حسنات الحل المعطى دون أن تكون له سيئات .[1]

[1] عكاشة محمد عبد العال سامي بديع منصور ، المرجع السابق ، ص–ص ، 132 – 134

**الخاتمة :**

تعتبر المنهجية حجر الزاوية لأي بحث علمي ، كونها تهدف إلى جعل الباحث الأكاديمي منظما ومرتبا في تفكيره و طروحاته وبحوثه متخلصا من الجمود الفكري ومتجها نحو الإبداع والتجديد و التحليل المنظم لذلك دأبت كل الجامعات في العالم على تدريس مقياس المنهجية في جميع التخصصات ، فالمنهج أداة العلم وعدته ، وعند غياب المنهج يفقد الباحث خط سيره ومساره.

أما في مجال الدراسات القانونية فتوصلنا إلى أن منهجية البحث العلمي ركيزة أساسية للطالب سواءا في التدرج أو ما بعد التدرج ، ولا يمكن الاستغناء عنها .

كما توصلنا إلى أن تعدد الظاهرة القانونية في حد ذاتها يفرض عدم إمكانية استخدام منهج وحيد في دراستها .ومن تم وجب على إتباع أصول علمية محددة وثابتة حتى يثبت صحة ودقة النتائج المتوصل إليها .

وحتى يصل الباحث بصفة عامة والطالب القانوني بصفة خاصة إلى مبتغاه من خلال منهجية البحث العلمي فعليه أن يتسم بصفات علمية و أخلاقية وأن يتقيد بتوجهات المشرف ، كما يجب عليه أن يختار الموضوع الذي يكون له القدرة في البحث فيه معتمدا على أساليب وتقنيات علمية في جمع المادة العلمية والاقتباس منها مفرقا ما بين هو مصدر وما هو مرجع حتى يستطيع الخروج ببحث أو رسالة أو أطروحة لها قيمة علمية من الناحية المنهجية كون العبرة ليس بالكم وإنما بالنوع .

غير أنه وبالرغم من أن مقياس منهجية البحث العلمي يدرس منذ بداية مزاولة الطالب لدراسته في الجامعة من السنة الأولى إلى ما بعد التدرج ، إلا أنه ومع ذلك لا يزال الطلاب يعانون من نقص في إعداد بحوثهم وفق منهجية معتمدة ، ومن تم نتمنى في الأخير أن تكون هذه المحاضرات مرجع للطلبة في مجال منهجية البحث العلمي .

# قـائـمـة الـمـراجـع

## المراجع العامة :


**1–** حدادي رشيدة ، الطلبات العارضة والدعوى الفرعية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري ، الطبعة الرابعة ، 2016-215 ، دار هومة ، الجزائر.

**2–** نبيل اسماعيل عمر ، الحكم القضائي ،دراسة لبعض الجوانب الفنية للحكم القضائي،طبعة 2007 ، دار الجامعة الجديدة مصر .

**3–** يوسف وغليسي ، مناهج النقد الأدبي ، الطبعة الأولى، 2007 ،جسور للنشر والتوزيع ، الجزائر .


## المراجع المتخصصة :


**1–** أحمد عبد الكريم سلامة ، الأصول المنهجية لأعداد البحوث العلمية ، الطبعة الأولى ، دون سنة نشر ، دون دار النشر .

**2–** أحمد عبد المنعم حسين ، أصول البحث العلمي ، المنهج العلمي و أساليب كتابة البحوث و الرسائل العلمية ،الجزء1 ، الطبعة الأولى ،1996 ،المكتبة الأكاديمية القاهرة ، مصر.

**3–** جابر جاد نصار، كيفية إعداد البحث القانوني ، تجميع المعلومات والبيانات وتدوينها ، كتابة البحث و إخراجه ، طبعة 2006 ، دار النشر.

**4–** جبيري ياسين ، المنهجية العلمية للبحث في العلوم القانونية و الإدارية ، الطبعة الأولى، 2017 ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.

**6–** حسن حسين البراوي مبادئ البحث القانوني الجزء الأول ، طبعة .2001 ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر

**7–** خليل فكتور تادرس ، إيهاب عباس الفراش، أصول البحث العلمي القانوني ، دون سنة النشر، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر.

**8–** رشيد شميشم ، مناهج العلوم القانونية، طبعة 2006 ، دار الخلدونية ، الجزائر

**9–** صلاح الدين شروخ ، الوجيز في المنهجية القانونية التطبيقية ، دون سنة النشر ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر .

**10–** عبود عبد الله العسكري ، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية :( سلسلة منهجية البحث العلمي)، الثانية 2004 ، دار النمير ، دمشق ،سوريا.

**11–** عكاشة محمد عبد العال ، سامي بديع المنصور ، المنهجية القانونية ، طبعة 2007 ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت لبنان

**12–** علي مراح ، منهجية التفكير القانوني ( نظريا وعمليا) ، الطبعة الرابعة ، 2010 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

**13–** مانيو جيدير ، ترجمة من الفرنسية ملكة أبيض، منهجية البحث العلمي ، دليل الباحث المبتدئ في موضوعات البحث ورسائل الماجستير والدكتوراه ، دون سنة نشر ، دون دار النشر.

**14–** محمد زيان عمر ، البحث العلمي :(مناهجه وتقنياته ) ، طبعة.200 ،الهيئة المصرية العامة ، مصر

**15–** محمد صاوى محمد مبارك ، البحث العلمي ، أسسه وطريقة كتابته ، الطبعة الأولى، 1992 ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة، مصر.

**16–** محمد طه بدوي ، المنهج في علم السياسة ، طبعة 2000 ، دار الفكر الحديث ، الإسكندرية ، مصر .

**17–** مدحت أبو النصر،قواعد ومراحل البحث العلمي،دليل إرشادي في كتابة البحوث وإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه، دون سنة النشر مجموعة النيل العربية، مصر .

**18–** مريد يوسف الكلاب ، أسس البحث العلمي :( أهميته مناهجه ، كيف تكتب بحثك )، الطبعة الأولى.2018، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ،مصر.

## القوانين

**1–** الأمر 75-58 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون المدني المعدل والمتمم بآخر قانون 07-05 المؤرخ في 13 مايو 2007 .

**2–** قانون 84-11 المؤرخ في 09 يونيو 1984 المتضمن قانون الأسرة المعدل والمتمم بالأمر 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 .

**3–** قانون 08-09 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية .

**4–** المرسوم 98- 254 المؤرخ في 17 غشت 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه وما بعد التدرج المتخصص والتأهيل الجامعي .

**5–** القرار رقم 345 المؤرخ في 2012/10/17 يعدل ويتمم القرار رقم 191 المؤرخ في 16 جويلية 2012 الذي يحدد تنظيم التكوين في الطور الثالث من أجل الحصول على شهادة الدكتوراه .

**المقالات :**

– واثق غازي المطوي ، أواع البحوث العلمية وكيفية إنجازها ،مجلة جيولوجيا، وادي الرافدين ، البصرة ، العراق ، طبعة 2006 ، **www.geologyofmes op otamia.com** ، 2019/11/18 ، 17:28

**المحاضرات:**

**1–** خلاف وردة ، محاضرات في مادة منهجية العلوم القانونية ،سنة أولى ماستر ، تخصص منازعات القانون العمومي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد لمين ، دباغين ، سطيف ،02 ، 2016- 2017

**2–** سقلاب فريدة ، محاضرات في منهجية العلوم القانونية موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق ، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، الجزائر ، 2017-2018.

**الأنترنت :**

**1–** عصام فاروق ، المنهج و الحاجة إليه في البحث ، **www.alukah.net** ، 2019/11/04 ، 18:11 .

**2–** هديل البكيري ، البحث العلمي ، **https //maredoo.com** ، 2019/11/11، 19:30

**3–** أهداف البحث العلمي ، **https //www.bts-acdemy.com** ، 2019/11/12 ، 18:06

**4–** الإشراف الأكاديمي لطلبة الدراسات العليا، **https//u.qu.eud.sa** ، 2019/11/25 ، 20:24 .

**5–** إبراهيم غريب، أمين بوغل،ياسين العيوض ، تحليل النص القانوني بين النظرية والتطبيق ، **alhoriyatmaroco.yoo7/com** ، 2020/09/05 . 20:21 .

# الـــفـــهـــــرس


المقدمة ..... 01

المحور الأول: مناهج البحث العلمي ..... 03

أولا : تعريف المناهج العلمية..... 03

ثانيا: علم المناهج ..... 03

ثالثا : انواع المناهج ..... 04

المحور الثاني :البحث العلمي ..... 09

أولا : مفهوم البحث العلمي..... 09

ثانيا: أنواع البحوث العلمية..... 12

ثالثا: الباحث العلمي والإشراف العلمي..... 15

المحور الثالث:مراحل إعداد البحث العلمي ..... 20

أولا : مرحلة إختيار موضوع البحث وتحديد اشكاليته ..... 20

ثانيا: مرحلة جمع الوثائق والمعلومات ..... 25

ثالثا : مرحلة القراءة ..... 28

رابعا : مرحلة تقسيم موضوع البحث ..... 30

خامسا :مرحلة جمع وتخزين المعلومات ..... 34

1_ طرق تدوين المعلومات ..... 34

2_ قواعد تدوين المعلومات ..... 36

سادسا : كتابة البحث ..... 36

1_ ضوابط كتابة البحث ..... 37

أ_ الإقتباس والتوثيق ..... 38

ب_ الإسناد والتوثيق ..... 41

ج_ وظيفة الهامش..... 51

2_ ترتيب قائمة الراجع ..... 51

3_ مراعاة العلامات الترقيمية ..... 54
4_ صياغة البحث وهيكله النهائي..... 58
المحور الرابع : منهجية تحليل نص قانوني ..... 64
1_ التحليل الشكلي للنص ..... 64
2_ التحليل الموضوعي للنص ..... 66
3_ وضع خطة للتعليق على النص ..... 69
المحور الخامس : منهجية التعليق على حكم أو قرار قضائي..... 70
1_ مفهوم الحكم ..... 70
2_ مراحل التعليق على الحكم أو القرار القضائي..... 73
أ_ مرحلة التحليل ..... 73
ب_ مرحلة مناقشة الحكم أو القرار القضائي وتقييمه..... 74
ج_ مرحلة التحرير ..... 76
الخاتمة ..... 78
قائمة المراجع ..... 79
الفهرس..... 82